

ادارة المخاطر الخضراء في ظل مفهوم الحوكمة المتكاملة للشركات كمدخل محاسبي مقترن لتفعيل دور البنوك في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية

د. ناريمان إسماعيل أحمد البردونى

مدرس المحاسبة - كلية التجارة - جامعة القاهرة

المستخلص

في ظل خيبة الأمل من النظم الاقتصادية التقليدية وزيادة مستويات التلوث والإتجاه العالمي نحو تبني مفهومي الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء، تمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في إقتراح مدخل لإدارة المخاطر الخضراء في ظل مفهوم الحوكمة المتكاملة للشركات كمدخل محاسبي مقترن لتفعيل دور البنوك في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم اختبار المدخل المقترن من خلال إجراء دراسة ميدانية إستهدفت المديرين ورؤوساء الإدارات والأقسام المختلفة بالبنوك وفروعها داخل جمهورية مصر العربية، وفئة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومن لهم اهتمام بمجال البحث، وقد تم تجميع البيانات بإستخدام قائمة إستقصاء، وبلغت نسبة الإستجابة ٧١٪ تقريباً بواقع ١٧٨ مفردة، وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي مساهمة المدخل المقترن في تفعيل دور البنوك المصرية في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات المتكاملة - إدارة المخاطر الخضراء - الصيرفة الخضراء - الإفصاح المالي المتعلقة بالمناخ - التنمية المستدامة.

Abstract

In the Shadow of the disappointment from traditional economic systems, the increase in pollution levels and the global trend towards adopting the concepts of green economy and green banking, the main objective of this research was to introducing a

proposed approach for managing green risks in light of the integrated corporate governance concept as a proposed accounting approach to activate the role of banks in facing climate changes and achieving sustainable development. The proposed approach has been tested by conducting a field study has targeted managers and heads of different departments of banks and their branches within the Arab Republic of Egypt, and a group of academics in Egyptian universities, data has been collected using a questionnaire, with a response rate of 71% by 178 participants. The results of the statistical analysis indicate the contribution of the proposed approach in activating the role of Egyptian banks in facing climate change and achieving sustainable development.

Key words: integrated corporate governance – green risks management – green banking – climate related financial disclosure – Sustainable development.

أولاً: المقدمة وطبيعة المشكلة

أثارت قضية تغير المناخ بصفة عامة وظاهرة الاحتباس الحراري بصفة خاصة إهتمام الساحة الاقتصادية العالمية بإعتبارها إحدى أهم التهديدات التي تعيق مسيرة التنمية المستدامة، وذلك نظراً لما تحدثه هذه الظاهرة من آثار سلبية واسعة النطاق، بدءاً بتغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي، ومروراً بارتفاع منسوب مياه البحار والذي يزيد من خطر الفيضانات الكارثية، والانخفاض المضري في متوسط هطول الأمطار وما يتربّ عليه من زيادة وتيرة وشدة حالات الجفاف، وإنهاءاً بزيادة حرائق الغابات وإنتشار الأوبئة والأمراض المعديّة، الأمر الذي بات يشكل تهديد لحياة جميع الكائنات الحية بما في ذلك الإنسان، الذي يعتبر هو المسؤول

الأول عن زيادة مستويات التلوث التي صاحبت النمو الاقتصادي وتسبيب فى إلحاق الضرر بالنظام البيئي ونشوء هذه الظاهرة.

ولعل ما قد يذكرنا بأن تجاهل مثل هذه الظاهرة أو التعامل معها دون تحقيق درجة معينه من التعاون الدولى قد أصبح أمراً مستحيلاً، هو تلك الصفعه القوية التي تلقاها العالم مع مطلع العام ٢٠٢٠ والتى تمثلت فى إنتشار وباء فيروس كورونا القاتل (COVID-19)، والذى أدخل العالم فى مرحلة تباطؤٍ اقتصادى شديد نظراً للخسائر الفادحة التي أحدثها هذا الوباء، الأمر الذى كان له بالغ الأثر فى تعطيل مسيرة الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وكمحاولة للخروج من الأزمة الاقتصادية لجائحة فيرس كورونا مع عدم السقوط فى كارثة تغير المناخ، تعللت الأصوات المنادية بضرورة إعادة النظر فى المفاهيم والنماذج الاقتصادية التقليدية، وفتح الطريق للتقدم نحو نظام اقتصادى جديد إلا وهو الاقتصاد الأخضر، ليس كبديلاً أو مرادفاً لمفهوم التنمية المستدامة، ولكن كأداة عملية تساعده فى الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، أدانت العديد من مؤسسات المجتمع المدنى قطاع البنوك بتمويله المشروعات ذات الضرر على البيئة والمجتمع، وأصبحت البنوك - سواء كانت تقليدية أو إسلامية - مطالبـه بالتحول نحو أسلوب جديد للعمل المصرفي إلا وهو الصيرفة الخضراء، وهـى أكثر من مجرد كونها عمل خيرى يقدمه البنك للمجتمع، فـهي إتجاه جيد يعمـل على دمج الإعتبارات البيئية والمجتمعـية فى الأنشطة اليومـية للبنـك وبرامـج التمويل، وذلك عـلى نحو تناـفسـى يؤدى إلى زـيادة إـستـقطـاب العـملـاء وـمن زـيـادة الأـربـاح عـلى المـدى الطـوـيل.

وفـى هذا الصدد يرى البعض ضـرورة إعادة النظر فى الدور الذى يمكن أن تـلعبـه مجالـس الإـدارـة للـمضـى قـما نحو تـطـبيقـ هذهـ المـفـاهـيمـ والأـنظـمةـ الـإـقـتصـادـيـةـ الجـديـدةـ، الـأـمـرـ الـذـىـ تـتبـهـ إـلـيـهـ الـمـنـتـدـىـ الـإـقـتصـادـيـ الـعـالـمـىـ بـإـصـدـارـهـ وـرـقـةـ بـعـنـوانـ الحـوكـمةـ المـتـكـامـلةـ للـشـرـكـاتـ كـدـلـيـلاـ استـرـشـادـياـ لـرـفـعـ مـسـتـوىـ أـداءـ مـجاـلسـ إـدـارـاتـ البنـوكـ وـالـشـرـكـاتـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـمـواـجـهـةـ التـغـيـرـاتـ الـمـنـاخـيةـ وـتـحـقـيقـ أـهـدـافـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ.

ولعل هذا ما يبرز ويؤكد ضرورة وجود مدخل لإدارة المخاطر الخضراء - ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة - المرتبطة بالخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك، على أن يكون ذلك في ظل تطبيق مفهوم الحكومة المتكاملة للشركات، ومع مراعاة أن يعتمد هذا المدخل على تكنولوجيا المعلومات الصديقة للبيئة، وصولاً لما يمكن وصفه بالإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء وذلك على نحو يساعد البنك في تحديد هذه المخاطر وإدارتها والإفصاح عنها، خاصة في ظل إرث هيئة الرقابة المالية المصرية للشركات مع بداية عام ٢٠٢٢ بتقديم تقارير الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحكومة وأيضاً تقارير الإفصاح المالي المتعلقة بتغير المناخ.

الأمر الذي يضمن - من وجهة نظر الباحثة - ترسیخ ثقافة الاقتصاد الأخضر بصفة عامة والصيغة الخضراء بصفة خاصة في نماذج أعمال البنوك وأهدافها الإستراتيجية، وذلك نظراً لأن القطاع المصرفي يعتبر عنصر أساسى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة لأى دولة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن بين البيئة والمجتمع من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى خطوة في طريق مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.

تأسيساً على ما تقدم، تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١) ما المقصود بالإقتصاد الأخضر؟
- ٢) ما المقصود بالصيغة الخضراء، وما هي المخاطر المرتبطة بها؟
- ٣) ما المقصود بالإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء؟
- ٤) ما المقصود بالحكومة المتكاملة للشركات وإدارة المخاطر الخضراء؟
- ٥) هل يسهم المدخل المقترن بالإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء في تفعيل دور البنوك في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة؟

ثانياً: هدف البحث

فى ضوء طبيعة المشكلة، يتمثل الهدف الرئيس للبحث في إقتراح مدخل لإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء لتفعيل دور البنوك المصرية في مواجهة

التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة ، وينبثق عن هذا الهدف الرئيس مجموعه من الأهداف الفرعية التالية:

- **الهدف الفرعى** دراسة وتحليل ماهية الاقتصاد الأخضر، وذلك من حيث مفهوم الاقتصاد الأخضر، وعلاقته بمفهوم التنمية المستدامة، وأهدافه الإستراتيجية.
- **الهدف الفرعى** دراسة وتحليل ماهية الصيرفة الخضراء، وذلك من حيث مفهوم الصيرفة الخضراء، ود الواقع تبني الممارسات المصرافية الخضراء، وطبيعة الممارسات المصرافية الخضراء، والمخاطر المرتبطة بها.
- **الهدف الفرعى** دراسة وتحليل ماهية الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء، وذلك من حيث مفهومها، والمراحل الرئيسية المكونة لها وأهميتها والعناصر المكونة لكل مرحلة.

ثالثاً: أهمية البحث

فى ضوء طبيعة المشكلة وهدف البحث، فإن أهمية البحث تتركز على جانبين أساسيين هما:

الجانب الأول: الأهمية العلمية للبحث

والتي تتمثل فى محاولة المساهمة فى البناء المعرفي لأحد الموضوعات التى اكتسبت أهمية كبيرة سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولى، وهو موضوع الصيرفة الخضراء ودورها فى مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة، وأيضا تسليط الضوء على أحد أكثر الموضوعات أهمية والمتعلق بالإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء كمدخل لتفعيل دور البنوك فى مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.

الجانب الثاني: الأهمية العملية للبحث

محاولة وضع آلية عملية لمساعدة البنوك فى التعرف على المخاطر الخضراء وإدارتها والإبلاغ عنها، والتى تمثل فى مدخل مقترح للإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء بالإعتماد على الإرشادات والمعايير الدولية فى هذا المجال،

ادارة المخاطر الخضراء، فـى ظل مفهوم المحكمة المتكاملة للشركات **محمد محسبي** مقترب لتفعيل دور البنوك ...

د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردونى ...

وإختباره فى الواقع العملى بهدف المساهمة فى إستدامة أعمال البنوك المصرية
وتفعيل دورها فى مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: فروض البحث

فى ضوء طبيعة المشكلة وأهداف البحث، تم صياغة الفرض التالى:
**"يسهم المدخل المقترن للإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء فى تفعيل دور البنوك
المصرية فى مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة"**

خامساً: نطاق البحث

يتمثل نطاق هذا البحث فيما يلى:

١. يقتصر البحث على دراسة المخاطر الخضراء - ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ
والمجتمع والحكومة - والتى ترتبط بالصيرفة الخضراء دون غيرها من
المخاطر التى تخرج عن نطاق هذا البحث، كمحاولة لسد الفجوة البحثية فى هذا
المجال، وذلك فى ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج تحليل الدراسات السابقة
المتعلقة بموضوع البحث.

٢. يقتصر مجتمع الدراسة الميدانية على المديرين ورؤساء الإدارات والأقسام المختلفة
البنوك المصرية وفروعها داخل جمهورية مصر العربية، وفئة من أعضاء هيئة
التدريس بالجامعات المصرية ومن لهم إهتمام بمجال البحث، وذلك باعتبارهم أكثر
 أصحاب المصالح تأثيراً - من وجهة نظر الباحثة - فى تقييم المدخل المقترن دون
غيرهم من أصحاب المصالح الذين يخرجون عن نطاق هذا البحث.

سادساً: منهج البحث

يجعل المنهج المقترن للبحث بين كل من التحليل النظري لأهم الأدبيات
المختلفة فى الفكر المحاسبي ذات العلاقة بموضوع البحث، والإعتبارات التطبيقية
والعملية، ومن ثم يرتكز منهج البحث على محورين أساسيين هما:

- **المحور الأول:** يتمثل هذا المحور فى الدراسة النظرية، والتى تقوم خلالها
الباحثة بعرض وتصنيف وتحليل الدراسات السابقة ذات
العلاقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى عرض تأصيل

مفاهيمى للمتغيرات التى يتناولها عنوان البحث.

- **المـحـورـ** يـتمـثلـ هـذـاـ المـحـورـ فـىـ الـدـرـاسـةـ الـمـيـدـانـيـةـ،ـ وـالـتـىـ تـهـدـفـ مـنـ خـلـالـهـ
الـثـانـىـ:ـ الـبـاحـثـ إـلـىـ إـخـبـارـ الـفـرـضـ الرـئـيـسـ لـلـبـحـثـ فـىـ الـوـاقـعـ الـعـمـلـىـ،ـ وـيـشـتـملـ هـذـاـ المـحـورـ عـلـىـ تـحـدـيدـ مـجـتمـعـ وـعـيـنـةـ الـدـرـاسـةـ،ـ وـأـسـلـوبـ
جـمـعـ الـبـيـانـاتـ،ـ وـأـسـالـيبـ الـإـحـصـائـيـةـ الـمـلـائـمـةـ،ـ ثـمـ يـنـتـهـىـ هـذـاـ
المـحـورـ بـعـرـضـ وـمـنـاقـشـةـ نـتـائـجـ التـحـلـيلـ الـإـحـصـائـىـ.

سابعاً: تبويب البحث

فـىـ ضـوءـ طـبـيـعـةـ مـشـكـلـةـ الـبـحـثـ،ـ وـفـىـ سـبـيلـ تـحـقـيقـ أـهـدـافـهـ،ـ تـمـ تـقـسـيمـهـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ
مـبـاحـثـ كـمـاـ يـلـىـ:

١. المـبـحـثـ الـأـوـلـ:ـ الـدـرـاسـاتـ السـابـقـةـ.

٢. المـبـحـثـ الثـانـىـ:ـ الـإـطـارـ الـمـفـاهـيمـيـ لـلـبـحـثـ.

٣. المـبـحـثـ الثـالـثـ:ـ الـدـرـاسـةـ الـمـيـدـانـيـةـ.

١. المـبـحـثـ الـأـوـلـ:ـ الـدـرـاسـاتـ السـابـقـةـ

مـقـدـمةـ

ظـهـرـتـ فـىـ الـأـوـنـهـ الـأـخـيـرـةـ الـعـدـيدـ مـنـ الـدـرـاسـاتـ تـنـاـولـتـ أـهـمـيـةـ الـإـقـصـادـ
الـأـخـضـرـ وـدـورـهـ فـىـ تـحـقـيقـ الـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ،ـ وـأـهـمـيـةـ وـوـاقـعـ مـارـسـاتـ الـصـيـرـفةـ
الـخـضـرـاءـ كـأـحـدـ آـلـيـاتـ تـموـيلـ الـإـقـصـادـ الـأـخـضـرـ،ـ فـضـلاـ عـنـ وـاقـعـ وـأـهـمـيـةـ إـدـارـةـ
الـمـخـاطـرـ فـىـ الـبـنـوـكـ سـوـاءـ الـتـقـلـيدـيـةـ أـوـ الـإـسـلـامـيـةـ.

وـرـغـبـةـ فـىـ الـوـقـوفـ عـلـىـ حـلـقـاتـ التـوـاـصـلـ فـيـماـ بـيـنـ هـذـهـ الـدـرـاسـاتـ لـإـسـتـكـمالـ
جـهـودـ الـبـاحـثـيـنـ فـىـ هـذـاـ المـجـالـ،ـ سـوـفـ تـقـوـمـ الـبـاحـثـةـ مـنـ خـلـالـ هـذـاـ الفـصـلـ بـإـسـتـعـراـضـ
مـوجـزـ لـبعـضـ هـذـهـ الـدـرـاسـاتـ عـلـىـ أـنـ يـتـمـ تـقـسـيمـهـاـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ مـجـمـوعـاتـ هـىـ؛ـ الـمـجـمـوعـةـ
الـأـوـلـىـ:ـ دـرـاسـاتـ تـنـاـولـتـ أـهـمـيـةـ الـإـقـصـادـ الـأـخـضـرـ وـدـورـهـ فـىـ تـحـقـيقـ الـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ.
الـمـجـمـوعـةـ الثـانـىـةـ:ـ دـرـاسـاتـ تـنـاـولـتـ أـهـمـيـةـ الـصـيـرـفةـ الـخـضـرـاءـ وـدـورـهـاـ فـىـ تـحـقـيقـ
الـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ.ـ الـمـجـمـوعـةـ الثـالـثـةـ:ـ دـرـاسـاتـ تـنـاـولـتـ أـهـمـيـةـ وـوـاقـعـ إـدـارـةـ الـمـخـاطـرـ فـىـ
الـبـنـوـكـ الـإـسـلـامـيـةـ وـالـبـنـوـكـ الـتـقـلـيدـيـةـ وـطـبـيـعـةـ الـمـخـاطـرـ الـتـىـ تـتـعـرـضـ لـهـاـ هـذـهـ الـبـنـوـكـ.

١/١ المجموعة دراسات تناولت أهمية الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

تـسـتـهـدـفـ الـبـاحـثـةـ منـ خـالـلـ تـنـاـولـ هـذـهـ المـجـمـوـعـةـ مـنـ الـدـرـاسـاتـ إـلـىـ تـحـدـيدـ
أـهمـيـةـ مـفـهـومـ الـإـقـضـادـ الـأـخـضـرـ وـدـورـهـ فـيـ تـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ،ـ وـيمـكـنـ إـسـتـعـراـضـ
بعـضـ درـاسـاتـ هـذـهـ المـجـمـوـعـةـ كـمـاـ يـلـىـ:

١/١ دراسة (Maria 2018)

استـهـدـفـ الـدـرـاسـةـ تـسـلـيـطـ الضـوءـ عـلـىـ إـنـعـكـاسـاتـ تـطـبـيقـ مـفـهـومـ الـإـقـضـادـ
الـأـخـضـرـ عـلـىـ أـنـظـمـةـ الـإـدـارـةـ الـعـالـمـةـ لـلـشـرـكـاتـ وـقـدـرـتـهاـ عـلـىـ تـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ.
وـقـدـ تـوـصـلـتـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ عـدـدـ مـنـ النـتـائـجـ وـالـتـوـصـيـاتـ مـنـ أـهـمـهـاـ؛ـ أـوـلـاـ:ـ يـوـجـدـ
إـرـتـبـاطـ وـثـيقـ بـيـنـ مـفـهـومـ الـإـقـضـادـ الـأـخـضـرـ وـالـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ،ـ حـيـثـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـتـحـقـقـ
الـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ بـدـوـنـ الـحـفـاظـ عـلـىـ النـظـامـ الـبـيـئـيـ.ـ ثـانـيـاـ:ـ أـصـبـحـ لـزـامـاـ عـلـىـ الشـرـكـاتـ
تـصـمـيمـ أـنـظـمـةـ لـلـإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ لـتـطـبـيقـ سـيـاسـةـ بـيـئـيـةـ عـادـلـةـ هـدـفـهـاـ مـنـعـ التـلـوثـ وـإـدـارـةـ
الـنـفـاـياتـ خـالـلـ جـمـيعـ عـمـلـيـاتـ الـإـنـتـاجـ.

٢/١ دراسة (هارون ٢٠١٩)

استـهـدـفـ الـدـرـاسـةـ مـعـرـفـةـ أـهـمـيـةـ الـإـقـضـادـ الـأـخـضـرـ،ـ وـتـأـثـيرـهـ عـلـىـ تـحـقـيقـ
الـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ فـيـ دـوـلـةـ فـلـسـطـينـ،ـ إـلـىـ جـانـبـ الـإـطـلاـعـ عـلـىـ بـعـضـ الـتـجـارـبـ النـاجـحةـ
فـيـ الـمـنـطـقـةـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ هـذـاـ المـجـالـ.

وـقـدـ تـوـصـلـتـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ عـدـدـ مـنـ النـتـائـجـ وـالـتـوـصـيـاتـ مـنـ أـهـمـهـاـ؛ـ أـوـلـاـ:ـ الـإـقـضـادـ
الـأـخـضـرـ يـعـدـ الـمـحـركـ الرـئـيـسـ لـلـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ،ـ إـذـ يـسـاـمـهـ فـيـ حـمـاـيـةـ الـبـيـئـةـ مـنـ جـهـةـ،ـ وـخـلـقـ
وـتـوـفـيرـ فـرـصـ عملـ أـكـثـرـ لـلـحـدـ مـنـ الـقـفـ منـ جـهـةـ أـخـرىـ.ـ ثـانـيـاـ:ـ ضـرـورةـ الـإـهـتمـامـ بـنـشـرـ ثـقـافـةـ
الـإـقـضـادـ الـأـخـضـرـ بـيـنـ فـئـاتـ الـمـجـتمـعـ بـشـتـىـ الـطـرـقـ الـتـعـلـيمـيـةـ وـالـتـرـوـيـجـيـةـ،ـ وـذـلـكـ لـلـتـأـكـيدـ عـلـىـ
أـهـمـيـةـ تـطـبـيقـ هـذـاـ مـفـهـومـ وـخـاصـةـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـتـقـلـيلـ حـجمـ الـبـطـالـةـ وـالـإـعـتمـادـ عـلـىـ مـصـادرـ
الـطاـقةـ الـمـتـجـدـدةـ،ـ وـإـدـارـةـ وـتـرـشـيدـ إـسـتـهـلاـكـ الـمـوـاردـ الـمـائـيـةـ.

٣/١ دراسة (مزيان وبديار ٢٠١٩)

استهدفت الدراسة التحقق من دور الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب تسلیط الضوء على تجربة دولة الجزائر في تبني سياسات الإقتصاد الأخضر. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها؛ أولاً: يساهم الإقتصاد الأخضر في تحقيق نمو مستدام على خلاف الإقتصاد التقليدي الذي يحقق مزيد من النمو مقابله مزيد من الإنفاق لإصلاح ما خلفه هذا النمو من نتائج سلبية على المناخ والنظام البيئي بشكل عام. ثانياً: ضرورة إعتماد الإقتصاد الأخضر كأولوية على جدول أعمال الحكومات، والتغيير التدريجي لهيكل الإقتصاد الجزائري ليتلاءم مع مبادئ الإقتصاد الأخضر.

٤/١ دراسة (Wang 2020)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين اللوائح البيئية وكفاءة الإقتصاد الأخضر وإنعكاس ذلك على تحقيق التنمية المستدامة في دولة الصين خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٧.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها؛ أولاً: يعتبر مفهوم الإقتصاد الأخضر أداة هامة لإصلاح ما تم إفساده في النظام البيئي وتحقيق التنمية الخضراء المستدامة. ثانياً: تساعد اللوائح البيئية في تعزيز كفاءة الإقتصاد الأخضر كلما كان المجتمع أكثر تطوراً وأكثر فهماً وإستيعاباً لهذه اللوائح.

٥/١ دراسة (ماحي ٢٠٢١)

استهدفت الدراسة تسلیط الضوء على مدى فعالية الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها؛ أولاً: يعتبر الإقتصاد الأخضر نظام جديد جاء بديلاً للإقتصاد التقليدي، ويهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية دون الإخلال بالنظم البيئية أو الاجتماعية. ثانياً: يسعى الإقتصاد الأخضر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التنوع الاقتصادي وخضرينة كافة القطاعات

خاصة قطاع الطاقة. ثالثاً: تمتلك دولة الجزائر كل الخيارات الازمة للانتقال إلى
الاقتصاد الأخضر خاصه إذا تم رفع مستوى الإستثمارات في الطاقة الخضراء.

٢/١ المجموعة دراسات تناولت أهمية وواقع الصيرفة الخضراء ودورها في الثانية: تحقيق التنمية المستدامة.

تـسـتـهـدـفـ الـبـاحـثـةـ منـ خـلـالـ تـنـاوـلـ هـذـهـ الـمـجـمـوعـةـ مـنـ الـدـرـاسـاتـ إـلـىـ تـحـدـيدـ
أـهمـيـةـ وـوـاقـعـ تـطـبـيقـ مـارـسـاتـ الصـيـرـفـةـ الـخـضـرـاءـ،ـ إـلـىـ جـانـبـ التـعـرـفـ عـلـىـ دـورـ هـاـ فـيـ
تحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ فـيـ أـكـثـرـ مـنـ بـيـئـةـ تـطـبـيقـ،ـ وـيـمـكـنـ إـسـتـعـارـضـ بـعـضـ دـرـاسـاتـ
هـذـهـ الـمـجـمـوعـةـ عـلـىـ النـوـحـ النـالـيـ:

١/٢/١ دراسة (الإمام وسلمان ٢٠١٧)

استهدفت الدراسة إـسـطـلـاعـ وـتـحـلـيلـ آـرـاءـ الـقـيـادـاتـ الـعـلـيـاـ لـعـيـنـةـ مـنـ الـمـسـارـفـ
الـعـرـاقـيـةـ حـوـلـ مـدىـ تـوـجـهـهـاـ نـوـحـ تـطـبـيقـ الصـيـرـفـةـ الـخـضـرـاءـ.

وـقـدـ توـصـلتـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ عـدـدـ مـنـ النـتـائـجـ وـالـتـوـصـيـاتـ مـنـ أـهـمـهـاـ؛ـ أـوـلـاـ:ـ أـنـ
هـنـاكـ عـلـاقـةـ وـثـيقـةـ بـيـنـ الصـيـرـفـةـ الـخـضـرـاءـ وـالـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ،ـ حـيـثـ لـاـ يـمـكـنـ تـحـقـيقـ
الـثـانـيـةـ دـوـنـ تـطـبـيقـ الـأـوـلـىـ وـذـلـكـ لـكـونـ الـمـسـارـفـ الـشـرـيكـ الـمـالـىـ فـيـ مـخـلـفـ النـشـاطـاتـ
الـإـقـصـادـيـةـ.ـ ثـانـيـاـ:ـ تـشـجـعـ التـعـاـونـ الدـوـلـىـ لـلـمـسـاعـدـةـ فـيـ تـطـبـيقـ الصـيـرـفـةـ الـخـضـرـاءـ وـنـقـلـ
أـفـضـلـ الـمـارـسـاتـ الـمـعـتـمـدةـ لـلـتـكـيفـ مـعـ تـغـيـرـ الـمـنـاخـ وـالتـخـفـيفـ مـنـ آـثارـهـ.

٢/٢/١ دراسة (Hossein 2018)

استهدفت الدراسة إـلـقـاءـ الضـوءـ عـلـىـ مـفـهـومـ الصـيـرـفـةـ الـخـضـرـاءـ وـالـتـعـرـفـ عـلـىـ
الـمـارـسـاتـ الـمـصـرـفـيـةـ الـخـضـرـاءـ لـلـبـنـوـكـ فـيـ دـوـلـةـ بـنـجـلـادـيشـ وـدـورـ هـاـ فـيـ تـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ
الـمـسـتـدـامـةـ.

وـقـدـ توـصـلتـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ عـدـدـ مـنـ النـتـائـجـ وـالـتـوـصـيـاتـ مـنـ أـهـمـهـاـ؛ـ أـوـلـاـ:ـ يـلـعـبـ
الـقـطـاعـ الـمـصـرـفـيـ دورـ الوـسـيـطـ بـيـنـ تـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـإـقـصـادـيـةـ وـحـمـاـيـةـ الـبـيـئـةـ وـمـنـ ثـمـ
تـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ.ـ ثـانـيـاـ:ـ يـجـبـ أـنـ تـلـزـامـ الـقـطـاعـاتـ الـمـصـرـفـيـةـ بـأـخـذـ الـعـتـارـاتـ
الـبـيـئـةـ فـيـ جـمـيعـ أـنـشـطـةـ أـعـمـالـهـاـ،ـ لـإـكتـسـابـ شـرـعـيـةـ التـواـجـدـ دـاـخـلـ الـمـجـمـعـاتـ الـتـىـ تـعـمـلـ
بـهـاـ،ـ وـقـيـادـةـ الـطـرـيقـ لـمـوـاجـهـةـ التـحـدـىـ الـبـيـئـىـ الـعـالـمـىـ.

٣/٢١ دراسة (عثمان ٢٠١٨)

استهدفت الدراسة تحديد مفهوم وأهمية البنوك الخضراء، إلى جانب إقتراح إطار للإفصاح عن تبني الممارسات المصرفية الخضراء للبنوك العاملة في البيئة المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها؛ أولاً: يلعب القطاع المصرفي من خلال ما يعرف بالبنوك الخضراء دور الوسيط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتشجيع الاستثمار المستدام بيئياً والمسئول إجتماعياً. ثانياً: ضرورة توجّه جميع البنوك العاملة في البيئة المصرية نحو قضايا البيئة وإدارة الطاقة والنفايات. ثالثاً: إجراء مزيد من الدراسات لتحديد مجالات التطوير في الممارسات المصرفية الخضراء الصديقة للبيئة التي يجب أن تتبعها البنوك.

٤/٢١ دراسة (Dayananda 2020)

استهدفت الدراسة التعرف على مفهوم وأهمية الصيرفة الخضراء، إلى جانب إلقاء الضوء على دور الخدمات والمنتجات المصرفية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الهند.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها؛ أولاً: ظهر مفهوم الصيرفة الخضراء كنتيجة للقلق العالمي المتزايد بشأن التغيرات المناخية الضارة التي لحقت بالنظام البيئي. ثانياً: تعمل الخدمات والمنتجات المصرفية الخضراء على تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة. ثالثاً: ضرورة مساعدة البنوك في خلق الوعي المجتمعي بشأن قضايا البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

٥/٢١ دراسة (Chen et al. 2022)

استهدفت الدراسة اختبار أثر الممارسات المصرفية الخضراء على الأداء البيئي ومصادر التمويل الأخضر للبنوك التجارية العاملة في دولة بنجلاديش. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها؛ أولاً: أثارت قضية تغير المناخ إهتمام الساحة الاقتصادية العالمية وكنتيجة لذلك زاد الإهتمام بمفهوم الممارسات المصرفية الخضراء. ثانياً: تساهُم الممارسات المصرفية الخضراء

في توفير مصادر التمويل الأخضر ومن ثم تعزيز الأداء البيئي للبنوك وتحقيق التنمية
الاقتصادية المستدامة للبلاد.

٣١ المجموعة دراسات تناولت أهمية وواقع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك

تستهدف الباحثة من خلال تناول هذه المجموعة من الدراسات إلى تحديد
أهمية وواقع إدارة المخاطر في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، والتعرف
على أبرز المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك، ويمكن إستعراض بعض دراسات
هذه المجموعة على النحو التالي:

١/٣١ دراسة (عبد المجيد وعلى ٢٠١٦)

استهدفت الدراسة التعرف على أنواع المخاطر التي تتعرض لها
المصارف الإسلامية، وأيضاً بحث سبل تعزيز إدارة المخاطر في هذه المصارف
في ظل بيئة العولمة المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها؛ أولاً: تتعرض
المصارف الإسلامية للعديد من المخاطر منها ما هو مشابه لمخاطر البنوك التقليدية ومنها
ما تفرد به بسبب طبيعة صيغ تمويلها ذات الخصوصية الشرعية. ثانياً: كثرة المخاطر
التي تتعرض لها المصارف الإسلامية تفرض ضرورة تكثيف البحث والتطوير لرفع كفاءة
إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية لموجهة تهديدات بيئة العولمة المالية.

٢/٣١ دراسة (حمادي وفرج الله ٢٠١٨)

استهدفت الدراسة التعرف على مخاطر صيغ التمويل التي تواجه المصارف
الإسلامية، إلى جانب التعرف على واقع إدارة المخاطر بهذه المصارف.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها؛ أولاً:
تتعرض المصارف الإسلامية للعديد من المخاطر منها ما هو مشابه لمخاطر البنوك
التقليدية (مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل) ومنها ما
تنفرد به (مخاطر صيغ التمويل الإسلامي). ثانياً: ضرورة تطوير وخلق أدوات جديدة

لتـنـميةـ الـوعـىـ بـإـداـرـةـ الـمـخـاطـرـ فـىـ الـمـسـارـفـ الـإـسـلامـيـةـ لـضـمـانـ الـقـوـةـ التـنـافـسـيـةـ لـهـاـ
وـإـسـتـمـرـارـهـاـ فـىـ مـحيـطـ مـلـئـ بـالـأـزـمـاتـ وـحـالـاتـ دـعـمـ التـأـكـدـ.

٣/٣/١ دراسة (Mohamed and Onyiego 2018)

إـسـتـهـدـفـتـ الـدـرـاسـةـ تـحـدـيدـ الـمـخـاطـرـ الـتـىـ تـتـعـرـضـ لـهـاـ الـبـنـوـكـ الـتـجـارـيـةـ فـىـ كـينـياـ
وـتـقـيـيـمـ أـثـرـ إـداـرـةـ الـمـخـاطـرـ بـهـذـهـ الـبـنـوـكـ عـلـىـ الـأـدـاءـ الـمـالـىـ لـهـاـ.
وـقـدـ تـوـصـلـتـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ عـدـدـ مـنـ النـتـائـجـ وـالـتـوـصـيـاتـ مـنـ أـهـمـهـاـ؛ـ أـوـلـاـ:ـ تـعـتـبـرـ
الـبـنـوـكـ بـمـثـابـةـ الـعـمـودـ الـفـقـرـىـ لـلـنـظـامـ الـمـالـىـ لـأـىـ دـولـةـ .ـ ثـانـيـاـ:ـ تـوـاجـهـ الـبـنـوـكـ الـتـجـارـيـةـ
الـعـدـيدـ مـنـ الـمـخـاطـرـ وـالـتـىـ تـتـمـثـلـ فـىـ:ـ مـخـاطـرـ الـإـتـمـانـ،ـ مـخـاطـرـ السـوقـ،ـ
مـخـاطـرـ السـيـولةـ،ـ مـخـاطـرـ التـشـغـيلـ.ـ ثـالـثـاـ:ـ وـجـودـ عـلـاقـةـ إـرـتـبـاطـ مـوجـبـةـ بـيـنـ إـداـرـةـ الـمـخـاطـرـ
وـالـأـدـاءـ الـمـالـىـ لـلـبـنـوـكـ الـتـجـارـيـةـ فـىـ كـينـياـ.

٤/٣/١ دراسة (Al Rahahleh et al. 2019)

إـسـتـهـدـفـتـ الـدـرـاسـةـ إـسـتـكـشـافـ الـخـصـائـصـ الرـئـيـسـيـةـ لـإـداـرـةـ الـمـخـاطـرـ فـىـ الـبـنـوـكـ
الـإـسـلامـيـةـ مـقـارـنـةـ بـالـبـنـوـكـ التـقـليـدـيـةـ،ـ إـلـىـ جـانـبـ تـحـدـيدـ نـوـعـيـةـ الـمـخـاطـرـ الـتـىـ تـتـعـرـضـ لـهـاـ كـلـ
مـنـهـماـ.

وـقـدـ تـوـصـلـتـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ عـدـدـ مـنـ النـتـائـجـ مـنـ أـهـمـهـاـ؛ـ أـوـلـاـ:ـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ
وـجـودـ مـجـمـوعـهـ مـشـترـكـةـ مـنـ الـمـخـاطـرـ الـتـىـ تـتـعـرـضـ لـهـاـ كـلـ مـنـ الـبـنـوـكـ الـإـسـلامـيـةـ
وـالـبـنـوـكـ التـقـليـدـيـةـ،ـ إـلـاـ أـنـ الـبـنـوـكـ الـإـسـلامـيـةـ تـعـتـبـرـ أـكـثـرـ حـسـاسـيـةـ تـجـاهـ الـمـخـاطـرـ بـسـبـبـ
طـبـيـعـةـ أـنـشـطـتـهاـ وـمـنـتجـاتـهاـ مـتـوـافـقـهـ مـعـ أـحـكـامـ الشـرـيعـهـ الـإـسـلامـيـهـ وـالـتـىـ تـقـرـرـ عـلـيـهـاـ
مـجـمـوعـهـ أـخـرىـ مـنـ الـمـخـاطـرـ خـاصـةـ وـأـنـهـاـ تـعـتـبـرـ أـقـلـ تـقـدـمـاـ مـقـارـنـةـ بـالـبـنـوـكـ التـقـليـدـيـةـ.ـ ثـالـثـاـ:ـ ضـعـفـ
إـداـرـةـ الـمـخـاطـرـ الـمـصـرـفـيـةـ سـوـاءـ فـىـ الـبـنـوـكـ الـإـسـلامـيـةـ أـوـ الـبـنـوـكـ التـقـليـدـيـةـ يـؤـثـرـ بـالـسـلـبـ
عـلـىـ أـرـبـاحـهـاـ عـلـىـ نـحـوـ قـدـ يـؤـدـىـ إـلـىـ إـنـهـيـارـهـاـ.

٥/٣/١ دراسة (Rhanoui and Belkhoutout 2019)

إـسـتـهـدـفـتـ الـدـرـاسـةـ إـسـتـكـشـافـ الـمـخـاطـرـ الـتـىـ تـوـاجـهـهـاـ الـبـنـوـكـ الـإـسـلامـيـةـ مـقـارـنـةـ
بـالـبـنـوـكـ التـقـليـدـيـةـ،ـ وـالـتـعـرـفـ عـلـىـ وـاقـعـ إـداـرـةـ الـمـخـاطـرـ فـىـ الـبـنـوـكـ الـإـسـلامـيـةـ.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها؛ أولاً: تواجه البنوك الإسلامية مجموعتين من المخاطر، حيث تمثل المجموعه الأولى في المخاطر المشتركة مع البنوك التقليدية وهى: (مخاطر الإنتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل)، والمجموعة الثانية تمثل في المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية وهى (مخاطر عدم الإمتثال للنواحي الشرعية، مخاطر معدل العائد، مخاطر تجارية، مخاطر الاستثمار). ثانياً: تواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات عند التعامل مع المخاطر التي تتعرض لها، الأمر الذي يفرض ضرورة تطوير أنظمة إدارة المخاطر بهذه البنوك. ثالثاً: يعتمد مستقبل صناعة الصيرفة الإسلامية بشكل كبير على كيفية إدارة هذه المؤسسات للمخاطر العديدة المرتبطة بمعاملاتها اليومية.

٦/٣/١ دراسة (بازهير ٢٠٢١)

إستهدفت الدراسة تقييم دور إدارة المخاطر المالية (السوق - الإنتمان - السيولة) في تحسين فعالية الأداء المالي بالمصارف العاملة بالمملكة العربية السعودية .
وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها؛ أولاً: تعد إدارة المخاطر المصرافية أحد أهم المركبات الأساسية لتخفيض المخاطر التي تواجه إستمارارية المصارف في تقديم خدماتها المصرافية. ثانياً: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إهتمام المصارف السعودية بتطبيق إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي لها. ثالثاً: ضرورة تعزيز دور إدارة المخاطر ودعمها بأحدث الأجهزة والمعدات، بالإضافة إلى تدريب موظفي إدارة المخاطر ورفع قدراتهم الرقابية للحد من كافة أشكال المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

٤/٤ تحليل الدراسات السابقة

لا يعد عرض الدراسات السابقة هدف في حد ذاته، وإنما يعد وسيلةً لمكن للباحثة من خلالها الوقوف على بعض الملاحظات التقييمية على تلك الدراسات وذلك بهدف الاستفادة منها في الدراسة الحالية، ويمكن إيجاز هذه الملاحظات فيما يلى:

- تزايد الاهتمام العالمى بمفهوم الاقتصاد الأخضر كمحرك جديد لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك نظراً لما لحق بالنظام البيئى من تدمير واستنزاف لموارده الطبيعية بسبب النظم الاقتصادية التقليدية.
- تلعب الصيرفة الخضراء كأحد آليات تمويل الاقتصاد الأخضر دور الوسيط بين تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.
- تواجه البنوك سواء الإسلامية أو التقليدية الكثير من التحديات عند التعامل مع المخاطر التي تتعرض لها نظراً لتنوعها وتعدها، الأمر الذي يفرض ضرورة رفع كفاءة نظم إدارة المخاطر بهذه البنوك على نحو يتلائم مع طبيعة الممارسات المصرافية الخضراء كوافد جديد يحمل في طياته الكثير من التحديات.
- يجب أن تلتزم جميع البنوك بأخذ الإعتبارات البيئية والمجتمعية في جميع أنشطة أعمالها، مما يستلزم ضرورة وجود نظام لإدارة المخاطر الخضراء بهذه البنوك لمواجهة تحديات تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.
- لم تطرق أى من الدراسات السابقة – فى حدود ما اطلعت عليه الباحثة – بإقتراح مدخل لإدارة المخاطر الخضراء فى ظل تطبيق مفهوم المحكمة المتكاملة للشركات ، ومع مراعاة أن يعتمد هذا المدخل على تكنولوجيا المعلومات الصديقة للبيئة وصولاً لـما يمكن وصفه بالإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء، الأمر الذى قد يزيد من فعالية دور البنوك في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.
- تأسيساً على ما تقدم، تسعى الباحثة إلى إقتراح مدخل لإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء فى ظل تطبيق مفهوم المحكمة المتكاملة للشركات بالإعتماد على الإرشادات والمعايير الدولية فى هذا المجال، إلا أن الأمر يتطلب أولاً – من وجهة نظر الباحثة – أن يتم التعرف على ماهية المتغيرات الأساسية المكونة لهذا البحث وهى؛ (١) الاقتصاد الأخضر. (٢) الصيرفة الخضراء. (٣) الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء.

٢. المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للبحث

مقدمة

احتلت قضية التنمية المستدامة صدارة اهتمام الساحة الاقتصادية العالمية، وأصبح العالم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان سبل العيش الكريم وتحقيق العدالة الاجتماعية وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الحادة عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي دعم التنمية الاقتصادية لأى دولة، إلا انه قد تم إدانته بتمويله للمشروعات ذات الضرر على البيئة والمجتمع، خاصة مع زيادة مستويات التلوث وإندلاع أزمة تغير المناخ والتي أثارت الجدل من جديد بإعتبارها عائق في طريق تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي دفع الكثيرين للتفكير في إيجاد حلول لتلك الأزمة، ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر كمحرك جديد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وظهر مفهوم الصيرفة الخضراء كأحد آليات تمويل الاقتصاد الأخضر، وما بين هذا وذاك ظهر مفهوم الحكومة المتكاملة للشركات وأصبح القطاع المصرفي بصفة عامة مطالب بتبني تلك المفاهيم والعمل على ترسيختها والمضي قدما نحو تطبيقها، الأمر الذي يحتم ضرورة وجود مدخل للإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء ذات الصلة بالبيئة والمناخ والمجتمع والحكومة والتي ترتبط بالخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك، ومع مراعاة أن يعتمد هذا المدخل على تكنولوجيا المعلومات الصديقة للبيئة، إذ لا يمكن أن يكون نجاح هذه البنوك كاملاً ما لم تهتم بمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

١/٢ ماهية الاقتصاد الأخضر

تستهدف هذه النقطة البحثية تحديد ماهية الاقتصاد الأخضر من حيث مفهوم الاقتصاد الأخضر، وعلاقته بالتنمية المستدامة، وأهدافه الإستراتيجية وذلك على النحو التالي:

ادارة المخاطر الخضراء، في ظل مفهوم المحكمة المتكمالة للشراكة محمد مهاسبي مقترح لتفعيل دور البنوك ...
د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني

١/١/٢ مفهوم الاقتصاد الأخضر

تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الاقتصاد الأخضر بإعتباره أداة إقتصادية جديدة لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة، وفيما يلى إستعراض بعض التعريفات المقدمة في هذا الصدد كما يظهرها الجدول رقم (١/٢):

جدول رقم (١/٢)

بعض التعريفات المقدمة لمفهوم الاقتصاد الأخضر

تعريف الاقتصاد الأخضر	الدراسة
- الاقتصاد الذى ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية.	(برنام الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١١)
- الاقتصاد يراعى البيئة، ويحد من استنزاف مواردها وهو مناقض للإقتصاد البني الذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي.	(ربيع ومصباح (٢٠١٩)
- نموذج متتطور قائم على فكرة التنمية المستدامة ويفتح التوازن بين التنمية الإقتصادية وحماية البيئة.	(Wang 2020)

وخلص الباحثة من التعريفات السابقة لمفهوم الاقتصاد الأخضر بأنه "لاقتصاد قائم علىأخذ الإعتبارات البيئية والمجتمعية في الحسبان عند القيام بالأنشطة الإقتصادية المختلفة، وذلك على نحو يحد من ابعادات غازات الاحتباس الحراري ويدعم استخدام الطاقة النظيفة والمتتجدة والتطلع في الأنشطة الصديقة للبيئة وذات النفع للمجتمع".

٢/١/٢ العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم التنمية المستدامة ولا يوجد تعريف عام مفرد عليه (Okewale et al. 2020) ، حيث عرفتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بأنها "إدماج الأهداف البيئية والإجتماعية والإقتصادية للمجتمع من أجل تحقيق رفاهية الإنسان وتلبية إحتياجاتاته في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها" (OECD 2001) ، كما عرفتها دراسة (Adams and Whelan 2009) بأنها "النشاط الذي يتضمن إتخاذ قرارات في الحاضر لاتقين الإختيارات المتاحة في المستقبل" ، وأيضاً عرفتها دراسة (Gellers and Cheatham 2019) بأنها " تلك التنمية التي تحقق التوازن بين كل من الإقتصاد والبيئة والمجتمع".
وانطلاقاً من التعريفات السابقة لمفهوم التنمية المستدامة أكدت العديد من الدراسات على أن الإقتصاد الأخضر ليس بديلاً لمفهوم التنمية المستدامة ولا يحل محلها (مزيان

وبـيـارـ ٢٠١٩ـ؛ـ نـفـادـىـ ٢٠١٧ـ؛ـ Mariaـ ٢٠١٨ـ)،ـ وـإـنـماـ هوـ أـداـةـ هـامـةـ لـتـحـقـيقـ أـهـافـ التـنـمـيـةـ
الـمـسـتـدـامـةـ التـىـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـتـحـقـقـ بـدـوـنـ الحـفـاظـ عـلـىـ النـظـامـ الـبـيـئـىـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ بـنـاءـ نـظـامـ
إـقـصـادـيـ جـدـيدـ لـاـ يـكـونـ الـوصـولـ إـلـىـ الـثـرـاءـ المـادـىـ فـيـهـ بـالـضـرـورةـ عـلـىـ حـسـابـ تـنـامـىـ
المـخـاطـرـ الـبـيـئـىـ وـالـنـدرـةـ الـإـيكـوـلـوـجـيـةـ وـالـمـفـارـقـاتـ الـإـجـتمـاعـيـةـ (ـبـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ لـلـبـيـئـةـ
٢٠١١ـ؛ـ رـبـيعـ وـمـصـبـاحـ ٢٠١٩ـ؛ـ Mariaـ ٢٠١٨ـ).

٣/١/٢ الأهداف الإستراتيجية للإقتصاد الأخضر

ترتكز الأهداف الإستراتيجية للإقتصاد الأخضر على ثلاثة محاور يمكن
إيضاحها على النحو التالي (برنامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ لـلـبـيـئـةـ ٢٠١١ـ؛ـ ESCWAـ ٢٠١١ـ):
أولاً: مواجهة التحديات البيئية

- وذلك من خلال خفض إmissions غازات الاحتباس الحراري والتـوـسـعـ فـىـ إـسـتـخـدـامـ
الـطاـقةـ الـنظـيفـةـ وـالـمـتـجـدـدةـ،ـ وـتـحـسـينـ إـدـارـةـ وـكـفـاءـةـ إـسـتـخـدـامـ الـموـاردـ الطـبـيـعـيـةـ،ـ
وـتـقـلـيـصـ حـجمـ النـفـاـيـاتـ وـإـدـرـتـهـاـ بـشـكـلـ أـفـضـلـ،ـ وـحـمـاـيـةـ التـوـرـعـ الـبـيـوـلـوـجـيـ.

ثانياً: تحفيز النمو الإقتصادي

- وذلك من خلال إطلاق الإستثمارات الخضراء في قطاعات مثل الطاقة المتجددـةـ،ـ
وـالـبـنـىـ التـحـتـيـةـ الـخـضـرـاءـ،ـ وـإـدـارـةـ النـفـاـيـاتـ،ـ وـإـلـهـتـمـامـ بـقطـاعـ الـمـيـاهـ وـالـتـنـمـيـةـ الـرـيفـيـةـ،ـ
وـغـيـرـهـ،ـ الـأـمـرـ الـذـىـ يـتـرـتـبـ عـلـىـ تـسـارـعـ عـجلـةـ النـمـوـ الـإـقـتصـادـيـ وـذـلـكـ عـلـىـ
الـمـدىـ الطـوـلـيـ لـتـقـوـقـ عـلـىـ نـسـبـةـ النـمـوـ الـتـىـ تـنـتـجـ عـنـ إـسـتـثـمـارـاتـ التـقـلـيـدـيـةـ.

ثالثاً: القضاء على الفقر وخلق فرص العمل

- حيث يؤدى التـحـولـ نـحـوـ الـإـقـتصـادـ الـأـخـضـرـ إـلـىـ توـفـيرـ العـدـيدـ مـنـ الـوظـائـفـ
الـخـضـرـاءـ فـىـ مـخـتـلـفـ الـقـطـاعـاتـ الـإـقـتصـادـيـةـ،ـ وـمـنـ ثـمـ التـخـفـيفـ مـنـ حـدـةـ الـفـقـرـ
وـخـاصـةـ مـعـ الـحـفـاظـ عـلـىـ الـمـوـاردـ الطـبـيـعـيـةـ وـحـسـنـ إـسـتـثـمـارـهـاـ.

وفـىـ هـذـاـ الصـدـدـ،ـ تـرـىـ الـبـاحـثـةـ أـنـ أـهـافـ الـإـقـتصـادـ الـأـخـضـرـ تـعـملـ عـلـىـ إـعادـةـ
تـشـكـيلـ وـتـصـوـيـبـ الـأـنـشـطـةـ الـإـقـتصـادـيـةـ لـتـكـونـ أـكـثـرـ مـسـانـدـةـ لـلـبـيـئـةـ وـالـمـجـتمـعـ،ـ وـبـذـلـكـ يـعـتـبرـ
الـإـقـتصـادـ الـأـخـضـرـ هـوـ الـطـرـيقـ الـمـثـالـ لـتـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ وـالـأـمـلـ الـمـشـودـ لـإـصلاحـ
مـاـ أـفـسـدـهـ النـظـمـ الـإـقـتصـادـيـةـ التـقـلـيـدـيـةـ.

كما ترى الباحثة أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر لم يعد خيار بل أصبح ضرورة ملحة تفرضها مستويات التلوث التي لحقت بالنظام البيئي، والتي أصبحت تشكل تهديد واضح وصريح لحياة جميع الكائنات الحية على كوكب الأرض وذلك بسبب الممارسات الاقتصادية التقليدية، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهد لتوفير التمويل اللازم لهذا التحول، ولعل هذا ما يبرز أهمية الدور القيادي الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي بصفة عامة في توفير الدعم المالي المطلوب لهذا التحول من خلال اتباع نظام جديد للعمل المصرفي لا وهو "الصيغة الخضراء" وهو ما سوف تتناوله الباحثة في النقطة البحثية التالية.

٢/٢ ماهية الصيغة الخضراء

تستهدف هذه النقطة البحثية تحديد ماهية الصيغة الخضراء من حيث مفهومها، ودوافع تبني الممارسات المصرفية الخضراء، وطبيعة الممارسات المصرفية الخضراء، والمخاطر المرتبطة بها وذلك كما يلى:

١/٢/٢ مفهوم الصيغة الخضراء

تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الصيغة الخضراء، وفيما يلى إستعراض بعض التعريفات المقدمة في هذا الصدد كما يظهرها الجدول رقم (٢/٢):

جدول رقم (٢/٢)

بعض التعريفات المقدمة لمفهوم الصيغة الخضراء

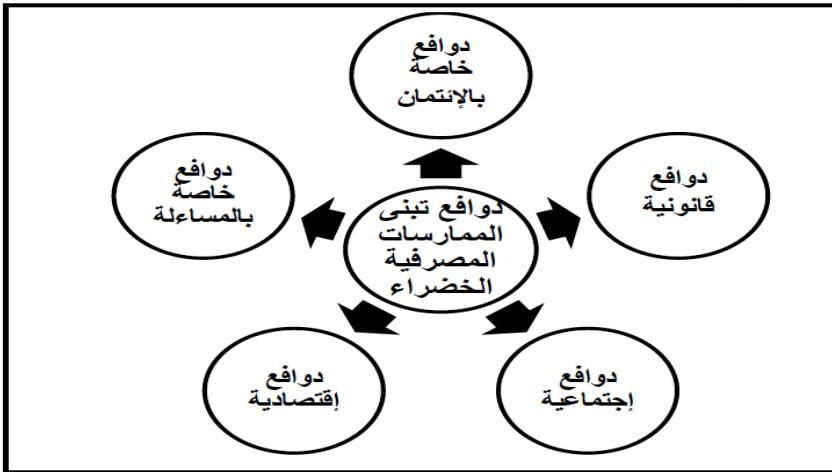
تعريف الصيغة الخضراء	الدراسة
هي الأنشطة والممارسات المصرفية التي تساعد على خفض انبعاثات الكربون الداخلية والخارجية، والعمل على تمويل مشروعات التكنولوجيا الخضراء والحد من التلوث.	- (Meena 2013)
هي توجيه جميع عمليات البنك لتلعب دور الوسيط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من خلال تشجيع الاستثمار المستدام والمسئول بينها وإجتماعياً.	- (Lalon 2015)
مارسة الأنشطة المصرفية بطريقة تؤدي إلى تخفيض البصمة الكربونية للبنك وتمويل المشروعات الصديقة للبيئة والمسئولة إجتماعياً.	- (Dayananda 2020)
وتخلاص الباحثة من التعريفات السابقة لمفهوم الصيغة الخضراء بأنها إستراتيجية للعمل المصرفي قائمة على إدراج الأبعاد البيئية والإجتماعية في جميع العمليات والأنشطة المصرفية للبنك، على نحو يؤدي إلى خفض انبعاثات الكربون الداخلية والحد من تمويل المشروعات ذات الضرر البيئي ودعم المشروعات الصديقة للبيئة وذات النفع للمجتمع.	

ادارة المخاطر الخضراء، ففي ظل مفهوم المحكمة المتكمالة للشركات كمدخل محاسبي متقدم لتفعيل دور البنوك ...

د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني

٢/٢/٢ دوافع تبني الممارسات المصرفية الخضراء

حاولت العديد من الدراسات تفسير دوافع تبني البنوك للممارسات المصرفية الخضراء ومنها (Meena 2013; Dayananda 2020; Bihada and Karanda 2020)، ويمكن إيجاز هذه الدوافع من خلال الشكل رقم (١/٢) التالي:



شكل رقم (١/٢) دوافع تبني الممارسات المصرفية الخضراء

المصدر: إعداد الباحثة، إستنادا إلى الدراسات (Meena 2013; Dayananda 2020; Bihada and Karanda 2020)

هذا ويمكن توضيح المقصود بكل مجموعه من دوافع تبني الممارسات المصرفية الخضراء على النحو التالى (Meena 2013; Dayananda 2020; Bihada and Karanda 2020):

- **الدوافع الخاصة بالإلتئمان:** والتي تتمثل في عدم قدرة بعض العملاء على سداد أقساط القروض بسبب تأثر أعمالهم سلبا بتكاليف عدم الإلتزام باللوائح البيئية، نتيجة تسبب أنشطة أعمالهم في زيادة مستويات التلوث والإضرار بالبيئة وبالتالي تعرضهم للغرامات والإلتزامات القانونية.

- **الدـوـافـعـ الـقـانـونـيـةـ:** وـالـتـىـ تـتـمـثـلـ فـىـ تـعـرـضـ الـبـنـكـ ذـاـتـهـ لـالـعـقـوبـاتـ الـقـانـونـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـعـدـ الـإـلـزـامـ بـالـتـشـريـعـاتـ الـبـيـئـيـةـ وـالـإـجـتمـاعـيـةـ، وـذـلـكـ فـىـ حـالـةـ أـنـ تـسـبـبـ عـمـلـيـاتـ وـأـنـشـطـةـ الـبـنـكـ فـىـ إـحـادـثـ ضـرـرـ لـلـبـيـئـةـ أـوـ الـمـجـتمـعـ.
- **الـدـوـافـعـ الـإـجـتمـاعـيـةـ:** وـالـتـىـ تـتـمـثـلـ فـىـ الـوـفـاءـ بـالـمـسـؤـلـيـةـ الـإـجـتمـاعـيـةـ لـلـبـنـكـ وـتـعزـيزـ الـعـلـاقـاتـ مـعـ أـصـحـابـ الـمـصالـحـ وـزـيـادـةـ رـضـاءـ الـعـمـلـاءـ وـمـنـ ثـمـ تـدعـيمـ سـمـعةـ الـبـنـكـ وـالـحـفـاظـ عـلـىـ شـرـعـيـةـ بـقـاءـهـ وـإـسـتـمـرـارـهـ فـىـ بـيـئـةـ الـعـمـلـ.
- **الـدـوـافـعـ الـإـقـتـصـاديـةـ:** وـالـتـىـ تـتـمـثـلـ فـىـ تـجـنبـ إـهـارـنـ الـمـوارـدـ وـالـحـثـ عـلـىـ إـسـتـخـدـامـ الرـشـيدـ لـهـاـ، وـزـيـادـةـ وـعـىـ الـمـسـتـثـمـرـينـ نـحـوـ الـإـسـتـثـمـارـاتـ الـصـدـيقـةـ لـلـبـيـئـةـ وـالـمـجـتمـعـ وـالـقـدـرـةـ عـلـىـ خـلـقـ مـزاـياـ تـنـافـسـيـةـ، الـأـمـرـ الـذـىـ يـعـودـ فـىـ النـهاـيـةـ بـالـنـفـعـ عـلـىـ كـلـ مـنـ الـبـنـكـ ذـاـتـهـ وـالـمـسـتـثـمـرـينـ.
- **الـدـوـافـعـ الـخـاصـةـ بـالـمـسـاعـلـةـ:** وـالـتـىـ تـتـمـثـلـ فـىـ زـيـادـةـ مـسـتـوىـ الـشـفـافـيـةـ وـتـحسـينـ عـمـلـيـاتـ إـدـارـةـ الـمـخـاطـرـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـإـسـتـدـامـةـ وـالـتـأـكـيدـ الـمـسـتـمـرـ عـلـىـ دـورـ الـبـنـكـ وـمـسـؤـلـيـتـهـ تـجـاهـ الـقـضـائـاـ الـبـيـئـيـةـ وـالـمـجـتمـعـيـةـ وـمـنـ ثـمـ تـدعـيمـ إـدـراكـ أـصـحـابـ الـمـصالـحـ بـشـأنـ تـفـاعـلـ الـبـنـكـ مـعـ هـذـهـ الـقـضـائـاـ.
- وفـىـ هـذـاـ الصـدـدـ، تـرـىـ الـبـاحـثـةـ أـنـ الـبـنـوـكـ إـسـلامـيـةـ بـصـفـةـ خـاصـةـ بـعـدـ أـنـ أـصـبـحـتـ تـجـربـةـ نـاجـحةـ وـمـتـطـورـهـ عـلـىـ مـسـتـوىـ الـعـالـمـيـ، وـإـسـتـنـادـاـ إـلـىـ الـمـرجـعـيـةـ إـلـاسـلامـيـةـ الـتـىـ قـامـتـ عـلـيـهـاـ هـذـهـ الـبـنـوـكـ وـالـتـىـ تـحـثـ عـلـىـ نـشـرـ ثـقـافـةـ الـإـسـتـخـدـمـ الرـشـيدـ لـلـمـوارـدـ وـتـغـليـبـ الـمـصلـحةـ الـعـامـةـ عـلـىـ الـمـصلـحةـ الـخـاصـةـ وـحـفـظـ حـقـوقـ الـأـجيـالـ الـقـادـمـةـ، فـإـنـ ذـلـكـ يـعـتـبرـ أـكـبـرـ دـافـعـ لـأـنـ تـتـبـنـىـ هـذـهـ الـبـنـوـكـ الـمـمارـسـاتـ الـمـصـرـفـيـةـ الـخـضـراءـ خـاصـةـ وـأـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـتـحـقـقـ لـهـاـ النـجـاحـ الـكـامـلـ مـاـلـمـ تـتـحـمـلـ مـسـؤـلـيـتـهـ تـجـاهـ الـبـيـئـةـ وـالـمـجـتمـعـ.

٣/٢) الممارسات المصرفية الخضراء

تـرـكـزـ الصـيـرـفـةـ الـخـضـراءـ عـلـىـ مـنـهـجـيـنـ رـئـيـسـيـنـ أـوـلـهـمـاـ:ـ إـدـخـالـ مـفـهـومـ الـصـيـرـفـةـ الـخـضـراءـ وـتـطـبـيقـيـهـ فـىـ الـعـمـلـيـاتـ الـدـاخـلـيـةـ لـلـبـنـكـ، وـثـانـيـهـمـاـ:ـ تـشـجـيعـ التـموـيلـ الـمـسـؤـلـ بـبـيـئـاـ وـإـجـتمـاعـيـاـ (ـعـمـانـ ٢٠١٨ـ).

ادارة المخاطر الخضراء، في ظل مفهوم المحكمة المتکاملة للشركات محمد مهاسی مقترب لتفعيل دور البنوك ...

د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني

الممارسات المصرفية الخضراء لبناء نموذج مستدام يحقق التوازن بين الجوانب البيئية والإجتماعية والإقتصادية، ومن ثم تمكين البنك من البقاء والإستمرارية في الأجل الطويل من خلال تحقيقه لأهدافه المالية في إطار الأهداف البيئية والإجتماعية والإقتصادية لأصحاب المصالح، ويمكن إيضاح أهم هذه الممارسات من خلال الجدول رقم (٣/٢) التالي (Dayananda 2020; Garg 2015; Gupta 2015; Hoque 2015):

**جدول رقم (٣/٢)
الممارسات المصرفية الخضراء**

أولاً: بالنسبة للعمليات الداخلية للبنك	
حيث تستخدم البنوك كميات هائلة من الأوراق في المراسلات والتقارير وتسجيل العمليات اليومية وغيرها، ويمكن للبنوك التحول للمراسلات الإلكترونية وإعداد التقارير الكترونياً حيث كلما انخفضت المعاملات الورقية كلما انخفض قطع الأشجار.	- ١) دمج التقنيات غير الورقية في العمليات الداخلية.
حيث عادة ما تقوم البنوك بتوليد انبعاثات الكربون من خلال حرق الوقود واستخدام تكيفات الهواء والأجهزة والمعدات الإلكترونية، وتستطيع البنوك تقليل انبعاثات الكربون من خلال تبني حلول فعالة للطاقة والتحول إلى المائدة المتتجدد مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والإعتماد على نظم النقل الجماعي لتقليل استهلاك الوقود.	- ٢) إعتماد الطرق المناسبة لترشيد استخدام الطاقة وإستخدام الطاقة المتتجدة.
وذلك من خلال تحويلها إلى المبانى الخضراء والتي تعمل على خفض انبعاثات الكربون وتوفير تكاليف التشغيل بشكل كبير.	- ٣) تطوير المباني
حيث لابد من خلق الوعي اللازم للعاملين في القطاع المصرفي شأن نشر ثقافة الحفاظ على البيئة والاستخدام الرشيد للموارد وذلك من خلال الندوات التثقيفية التي تسلط الضوء على التأثير البيئي والاجتماعي المباشر وغير المباشر لكافة الأنشطة المصرفية.	- ٤) التوعية والتدريب
ثانياً: بالنسبة للعملاء	
وذلك بوضع معايير بيئية وإنجذابية لتمويل المشروعات، وتقديم تسهيلات إنتمانية لمشروعات التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتتجدة.	- ١) تبني مفهوم التمويل الأخضر
وتشمل هذه الخدمات فتح الفوترة عبر الإنترنت، والإيداع عن بعد، وتبادل البيانات الإلكترونية وغيرها، مما يؤدي إلى انخفاض المعاملات الورقية وتختب إهار الوقت والمجهود.	- ٢) تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت
حيث تقوم البنوك بتقديم نسبة عائد أعلى على الودائع وحسابات الإدخار إذا كان العملاء يقومون بالاشتغال بالمصرفية عبر الإنترنت، كما يمكن أن تقوم البنوك بتقديم تبرعات للمنظمات الصديقة للبيئة والمجتمع على أساس المبالغ التي يقوم العملاء بإيداعها لتشجيعهم على الإيداع.	- ٣) الودائع الخضراء

ادارة المخاطر الخضراء، فـي ظل مفهوم المحكمة المتّكاملة للشركات محمد مهاسبي مقترح لتفعيل دور البنوك ...
د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني

- حيث يقوم البنك بتقديم خصومات خاصة على الرهون العقارية المستخدمة في بناء أو تجديد المباني لتكون خضراء وصديقة للبيئة وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة.	٤) الرهون العقارية الخضراء
- والتي عند استخدام العملاء لها يقوم البنك بالتررع بأموال للمنظمات غير الهداف للربح الصديقة للبيئة والمجتمع.	٥) بطاقات الإنتمان الخضراء
- حيث يجب على البنك العمل على الترويج ونشر الوعي المجتمعي من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية المختلفة، بشأن المنتجات والخدمات المصرفيّة الخضراء التي يقدمها البنك ومدى أهميتها لحفظ البيئة والمجتمع.	٦) التسويق الأخضر

المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى الدراسات (Dayananda 2020; Garg 2015; Gupta 2015; Hoque 2015)

وفي هذا الصدد، ترى الباحثة أن الصكوك الإسلامية الخضراء كأحد أهم منتجات الصناعة المالية الإسلامية، والتي استطاعت أن تجذب انتباه العديد من دول العالم، يمكن أن تلعب دوراً هاماً ومحورياً في تنمية الصناعة المالية الإسلامية وتفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية، وذلك لقدرتها على تمويل المشروعات التنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإعطاء فرصه للأفراد للمشاركة في دعم احتياجات التنمية المستدامة على نحو يحقق رغبات كل من حملة الصكوك والجهات المصدرة لها حكومات كانت أو مؤسسات.

٤/٢ المخاطر المرتبطة بالصيرفة الخضراء

أشارت لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواني The Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission (COSO) إلى أن منظمات الأعمال تواجه الكثير من المخاطر التي تطورت بتطور المنظمات ذاتها والبيئة المحيطة بها، الأمر الذي ترتب عليه ظهور نوعية جديدة من المخاطر وهي تلك المخاطر ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحكومة والتي يمكن أن تؤثر على ربحية ونجاح هذه المنظمات (COSO 2018).

ومن هذا المنطلق، ترى الباحثة أن البنوك شأنها شأن كافة منظمات الأعمال يمكن أن تتعرض لهذه المخاطر، والتي يمكن الإصطلاح على تسميتها **المخاطر الخضراء** وتعرّيفها بأنها " تلك المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغيير المناخ والمجتمع

والـحـوكـمةـ الـمـرـتـبـطـهـ بـالـأـنـشـطـهـ الـمـصـرـفـيهـ،ـ وـالـتـىـ يـمـكـنـ أـنـ تـؤـثـرـ عـلـىـ رـبـحـيـهـ الـبـنـكـ وـمـنـ

ـثـمـ قـدـرـتـهـ عـلـىـ الـبـقـاءـ وـالـإـسـتـمـرـارـ فـىـ سـوقـ تـسـودـهـ الـمـنـافـسـهـ وـدـائـمـ التـغـيـرـ".

ـهـذـاـ،ـ وـيـمـكـنـ لـكـلـ مـصـرـفـ وـضـعـ التـعرـيفـ الـخـاصـ بـهـ لـهـذـهـ الـمـخـاطـرـ وـفقـاـ لـنـمـوذـجـ

ـالـعـلـمـ الـخـاصـ بـهـ وـطـبـيـعـةـ الـمـنـتـجـاتـ وـالـخـدـمـاتـ الـمـصـرـفـيـهـ الـتـىـ يـقـومـ بـتـقـديـمـهاـ لـلـعـمـلـاءـ،ـ وـيـمـكـنـ

ـتـقـسـيمـ هـذـهـ الـمـخـاطـرـ عـلـىـ نـحـوـ أـكـثـرـ تـقـصـيـلاـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ مـجـمـوعـاتـ عـلـىـ النـحـوـ التـالـىـ:

المجموعة الأولى: المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ

- ويقصد بها مساهمة الأنشطة المصرفية للبنك في زيادة مستويات التلوث وبالتالي التأثير في ظاهرة تغير المناخ، وذلك من خلال زيادة إmissions غازات الإحتباس الحراري، أو الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية متضمنة الأرض والماء والهواء، أو الإداراة غير الرشيدة للنفايات، إلى جانب عدم الاستغلال الأمثل لفرص البيئة.

المجموعة الثانية: المخاطر ذات الصلة بالمجتمع

- يقصد بها فشل النظام المصرفى للبنك فى احترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر وتنمية العلاقات مع أصحاب المصالح سواء الداخليين أو الخارجيين، والفشل فى إغتنام الفرص القيام بمشاركات مجتمعية جادة لتنقيف المجتمع تتحققها مالياً مستداماً يعمل على نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر وتعزيز مستويات الشمول المالي.

المجموعة الثالثة: المخاطر ذات الصلة بالحكومة

- والتى تمثل فى عدم وجود نظام رقابي محكم لإدارة المخاطر يعمل على تحديد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركين فى النظام المصرفى للبنك على نحو يؤكد أن موارد البنك وأنشطته المختلفة تدار بطريقة مسؤولة بيئياً وإجتماعياً. هذا، وعلى الرغم من أن هذه المخاطر ليست مخاطر حديثة، ولكن تتسارع إنتشار هذه المخاطر فى السنوات الأخيرة والإرتقاب الواضح فى مستوى تأثيرها على أنشطة منظمات الأعمال، قد أدى إلى وجود حاجة ملحة للتركيز بشكل أفضل على إدارة هذه المخاطر.

الأمر الذى يحتم من وجهة نظر الباحثة ضرورة وجود مدخل لإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء (المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة)، على نحو يساعد البنك فى تحديد هذه المخاطر وإدارتها والإبلاغ عنها، وبما يضمن ترسیخ ثقافة الصيرفة الخضراء فى نموذج أعمال البنك وأهدافه الإستراتيجية، وهو ما سوف تتناوله الباحثة فى النقطة البحثية التالية.

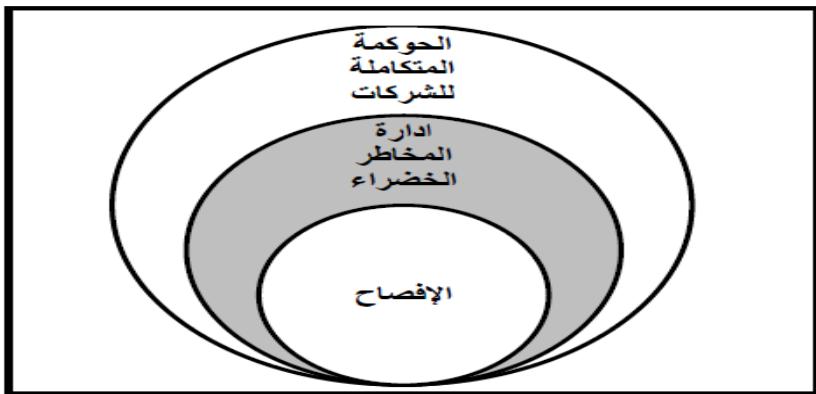
٣/٢ ماهية الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء

تستهدف هذه النقطة البحثية إقتراح مدخل لتحديد ماهية الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء ذات الصلة بالأنشطة المصيرفة من حيث مفهومها، ومنافعها، والمراحل الرئيسية المكونه لها وأهميتها، وذلك بالإعتماد على الإرشادات التوجيهية الصادرة عن كل من COSO 2018; Deloitte 2016, World Economic Forum 2020، TCFD 2021 على النحو التالي:

١/٣/٢ مفهوم الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء

يمكن تعريف الإدارة المتكاملة للمخاطر المصرفية الخضراء بأنها " عملية مستمرة لفهم المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة المرتبطة بالأنشطة المصرفية وإدارتها والإبلاغ عنها، بما يضمن تخفيض بصمة الكربونية للبنك وتمويل المشروعات الصديقة للبيئة والمسؤولية اجتماعيا، على أن يكون ذلك فى إطار إستراتيجية البنك وتوقعاته المستقبلية وفي ظل وجود إطار فعال للحكومة المتكاملة الشركات، بما يؤدي إلى إتخاذ قرارات أكثر إستدامة وخلق قيمة متكاملة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل لكل من البنك والبيئة والمجتمع".

ومن التعريف السابق يمكن تقسيم المدخل المقترن لإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء إلى ثلاثة مراحل يمكن إيضاحها من خلال الشكل رقم (٢/٢) التالي:



شكل رقم (٢/٢) مراحل الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء

المصدر: (إعداد الباحثة)

هذا وكما يتضح من الشكل رقم (٢/٢) السابق أن الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء تشمل على ثلاثة مراحل هي؛ المرحلة الأولى: تطبيق مفهوم الحكومة المتكاملة للشركات. المرحلة الثانية: تحديد عناصر إدارة المخاطر الخضراء. المرحلة الثالثة: الإفصاح. ويمكن إيضاح المقصود بكل مرحلة على النحو التالي:

١/١/٣ المرحلة الأولى: تطبيق مفهوم الحكومة المتكاملة للشركات

شهد الاقتصادي العالمي العديد من الأزمات المالية المتتالية بدءاً بأزمة دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، ومروراً بالأزمة المالية العالمية الحاده عام ٢٠٠٨، وانتهاءً بأزمةجائحة فيروس كورونا عام ٢٠٢٠ والتي أدخلت العالم في مرحلة تباطؤً اقتصادي حاد بسبب الإنتشار السريع للفيروس، وما رافقه من إجراءات وقائية اتخذتها الدول للحد من تفشي الجائحة، والتي أدت إلى إخفاق العديد من الشركات أو تأثرها بشكل كبير، أضف إلى ذلك أزمة تغير المناخ والتي تعتبر قضية العصر نظراً لكونها أكبر تهديد طويل الامد لل الاقتصاد العالمي والتي بدأت بالفعل في التأثير على إقتصاديات الدول.

الأمر الذي يلزم بضرورة إعادة النظر في مبادئ ومعايير حوكمة الشركات، خاصة وأن التزام العديد من الشركات بتطبيقها لم يمنعها من أن تحظى بنصيب من الإخفاقات المالية المؤسفة، ولعل ذلك مرجعه ليس قصوراً في مبادئ ومعايير حوكمة

الشركات، ولكن لأن معظم الدراسات التي تناولت تطوير نظم حوكمة الشركات قد ركزت على منظور المحاسبة المالية، وتبني مدخل الحوافز لضمان وجود إدارة كفء للشركة، والسعى لتطوير قواعد ومعايير لضمان الإستقلالية والحياد، وتخفيف التعارض في المصالح بين مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة، والإفصاح بشفافية عن نتائج الأعمال وحقوق الملكية، وهذا في الواقع لا يعكس المفهوم الحقيقي لحوكمة الشركات والذي يعني الإدارة الرشيدة، التي يجب أن تسعى إلى التحسين المستمر للأداء، وهذا ما يمثل الدور الإستراتيجي لحوكمة الشركات والذي جاء واضحاً في صلب المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تعد مرجعاً عملياً تسترشد به حكومات الدول المختلفة عند وضع وتقدير الأطر القانونية والتنظيمية للشركات.

هذا، وفي ظل رغبة العالم في الخروج من أزمة جائحة فيروس كورونا مع عدم السقوط في كارثة تغير المناخ والمضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد أصبح على جميع الكيانات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة ضرورة رفع مستوى أدائها والحد من المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغيير المناخ والمجتمع والحكومة، الأمر الذي يبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه مجالس إدارات الشركات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة - كأحد أهم آليات حوكمة الشركات - في الخروج من هذه الأزمة، ومن أبرز ما يؤكّد الإتجاه العالمي نحو هذا المجال مخرجات ووصيات الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا والذي عقد خلال عام ٢٠٢٠ تحت عنوان أصحاب المصالح لعالم متancock ومستدام (Stakeholders for cohesive and sustainable world)، وتلى ذلك الاجتماع إصدار المنتدى الاقتصادي العالمي ورقة بعنوان الحوكمة المتكاملة للشركات (Integrated corporate governance) لتكون دليلاً ارشادياً لمجالس إدارات الشركات والبنوك للإلتقاء إلى مسؤوليتها تجاه الأنظمة البيئية والإجتماعية التي تعمل بها.

حيث أوضحت تلك الورقة أن مستقبل الإستقرار المالي والتنمية المستدامة قد أصبح مرهون بمدى القدرة على تغيير المفهوم التقليدي لكل من حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات، والمضي قدما نحو تحقيق مفهوم الحوكمة المتكاملة للشركات

ادارة المخاطر الخضراء، في ظل مفهوم المحكمة المتكاملة للشركات محمد مهاسى مقتراح لتفعيل دور البنوك ...

د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردونى

على مستوى كافة القطاعات بما في ذلك القطاع المالي، حيث يشير مفهوم الحكومة المتكاملة للشركات إلى ضرورة توسيع نطاق مسؤولية مجلس الإدارة كأحد الآليات الداخلية لحكومة الشركات ليشمل دمج القضايا المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحكومة بشكل أساسى فى استراتيجية الشركة، تخصيص الموارد، ادارة المخاطر، تقييم الأداء، وسياسات وعمليات إعداد التقارير وذلك بهدف تحقيق الإستقرار المالي وخلق قيمة مستدامة (World Economic Forum 2020).



شكل رقم (٣/٢) الحكومة المتكاملة للشركات

المصدر: (إعداد الباحثة)

وفي سبيل تطبيق مفهوم الحكومة المتكاملة للشركات، فإنه يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة مجموعه من الواجبات التي تفرضها المستجدات البيئية والإجتماعية التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية وذلك وفقا لما ورد بالدليل الإرشادى الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والتي يمكن إيصالها على النحو التالي (World Economic Forum 2020):

- ١) مواعنة الإستراتيجية مع محركات خلق القيمة المستدامة على المدى الطويل.
- حيث يجب على مجلس الإدارة إحداث نوع من الدمج والتوافق بين أهدافه الإستراتيجية والأهداف البيئية والإجتماعية والإقتصادية لأصحاب المصالح، على نحو يسمح بتحقيق الأهداف المالية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب التركيز على كفاءة الموارد البشرية وثقافة المنظمة، ومقاييس الأداء، وأنشطة البحث والتطوير لخلق قيمة متكاملة مستدامة على المدى الطويل.
- ٢) تطوير إدارة المخاطر.
- حيث يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة على وعي تام بالتغيير السريع والمترافق في المخاطر ذات الصلة بالبيئة والمناخ والمجتمع والحكومة وأن تكون لديهم القدرة على متابعة وإدارة هذه المخاطر، الأمر الذي يتطلب تطوير إدارة المخاطر لتشمل الجوانب المتعلقة بالبيئة والمجتمع وحكومة الشركات وإدارة البيانات.
- ٣) الجاهزية والمرنة تجاه الأزمات والمخاطر.
- حيث يجب على مجلس الإدارة أن يعمل بشكل حاسم ومتزايد على توفير الإشراف الكافي على على الإستجابة للمخاطر والصدمات النظامية والتعافي منها، بدءاً من الأزمات المالية والصراعات السياسية إلى الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والأوبئة.
- ٤) تعزيز البيئة التشغيلية
- حيث يجب على مجلس الإدارة تطوير إطار قوى للعمل، يعمل على الموازنة بين الإلتزام تجاه المجتمع والبيئة من جهة وتطوير العمليات الأساسية للشركة أو البنك من جهة أخرى، وذلك من خلال التركيز على مواعنة أعماله مع المتطلبات والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالبيئة والممارسات البيئية المعتمدة، والحد من الأثر البيئي الناتج عن العمليات التشغيلية وتعزيز استخدام المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة، ورفع الوعي بين الموظفين بأهداف التنمية المستدامة.

٥) إعداد التقارير بطريقة متكاملة.

- حيث يجب على مجالس الإدارة التأكيد على ضرورة إعداد التقارير السنوية على نحو متكامل يدمج الأداء المالى بأداء الإستدامة بأبعاده الثلاثة المعترف عليها: البعد البيئى والبعد الاجتماعى والبعد الاقتصادي.

٦) إعتماد تنظيم مجلس الإدارة وتكوينه بما يتماشى مع المتطلبات السابقة.

- فى ضوء النقاط الخمس السابقة فإن الأمر يستلزم ضرورة بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة يتنااسب مع طبيعة وحجم النشاط مع مراعاة التنوع فى الخبرة العلمية والمهنية والمهارات المتخصصة، لتقييم وإختيار أفضل الممارسات لمشاركة ومناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة والمناخ والمجتمع وحكومة الشركات بين أعضاء المجلس والتأكيد من وجود ضوابط تساعد على ضمان قيام أعضاء المجلس بواجباتهم تجاه تلك القضايا.

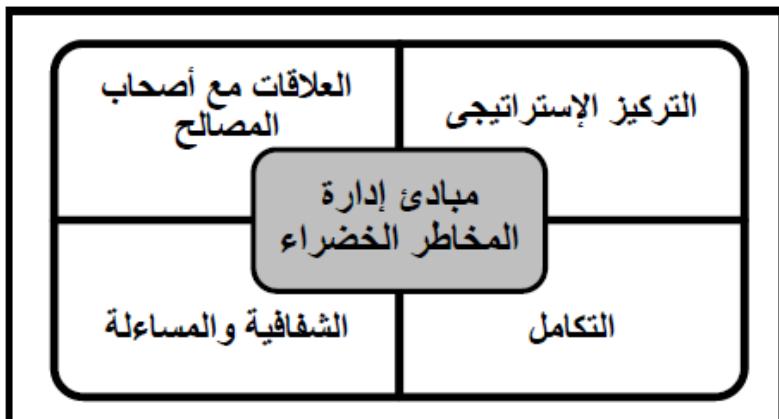
هذا، وتخلص الباحثة مما سبق بأن الحكومة المتكاملة للشركات هي النظام الذى يوجه ويضبط أعمال الشركة من خلال توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركين فيها فى إطار دمج الأهداف البيئية والإجتماعية والإقتصادية لأصحاب المصالح كافة فى إستراتيجية أعمالها الأساسية بما يؤدى إلى خلق قيمة مستدامة لجميع الأطراف على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل. الأمر الذى يحتم ضرورة وجود إجراءات حاسمة لإدارة المخاطر الخضراء - ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع وحكومة - وهو ما يمثل المرحلة الثانية من المدخل المقترن.

٢/١/٣ المرحلة الثانية: إدارة المخاطر الخضراء

إن وجود إدارة للمخاطر الخضراء فى البنك من شأنه تحقيق العديد من المنافع والتى من أهمها؛ (١) زيادة قدرة البنك على الإستجابة للفرص والحد من المخاطر ذات الصلة بالبيئة والمناخ والمجتمع وحكومة المرتبطة بالممارسات المصرفية المختلفة. (٢) تدعيم الإمتثال للمتطلبات التشريعية المتعلقة بالبيئة والمجتمع. (٣) دمج الإعتبارات البيئية والإجتماعية فى نموذج أعمال البنك ومن ثم خفض مستويات التلوث والإضرار بالبيئة التى يمكن أن تصاحب الأنشطة المصرفية المختلفة. (٤) تدعيم العلاقات مع أصحاب المصالح

ومقابلة توقعاتهم فيما يتعلق بالالتزام البنك ووفائه بمسؤوليته تجاه البيئة والمجتمع. (٥) تحسين عمليات إدارة المخاطر المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحكومة ومن ثم التحسين المستمر لسمعة البنك. (٦) تشجيع الاستثمار المستدام بيئياً وإجتماعياً، الأمر الذي يساعد في جذب مزيد من رؤوس الأموال، والعمل على خلق قيمة للبنك ذاته ولأصحاب المصالح المتعاملين معه.

وفي سبيل تحقيق المنافع السابقة فإنه يجب أن يراعى إطار عمل إدارة المخاطر الخضراء بالبنوك مجموعة من المبادئ المقترنة - من وجهة نظر الباحثة - والتي يمكن إيضاحها من خلال الشكل رقم (٤/٢) التالي:



شكل رقم (٤/٢) مبادئ إدارة المخاطر الخضراء

المصدر: (إعداد الباحثة)

هذا، وكما يتضح من الشكل رقم (٤/٢) السابق أن إدارة المخاطر الخضراء يجب أن ترتكز على أربعة مبادئ يمكن إيضاحها على النحو التالي:

أولاً: التركيز الاستراتيجي

- حيث يتطلب تطبيق إدارة المخاطر الخضراء الفهم الواضح لاستراتيجية البنك ونموذج أعماله مع التحديد الدقيق لأهدافه البيئية والإجتماعية ودورها في عملية خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل.

ثانياً: العلاقات مع أصحاب المصالح

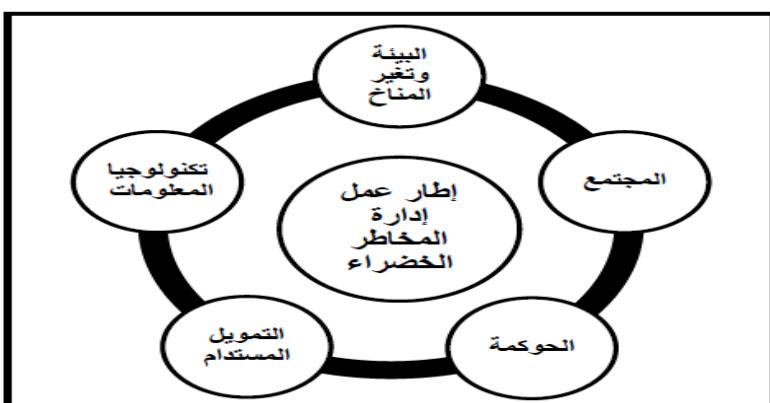
- حيث تعتبر العلاقات مع أصحاب المصالح إحدى الركائز الأساسية لإدارة المخاطر الخضراء، فمن خلالها يمكن للبنك فهم اهتماماتهم وتوقعاتهم البيئية والاجتماعية ومن ثم العمل على مقابلتها والإستجابة لها.

ثالثاً: التكامل

- يجب ان تعكس إدارة المخاطر الخضراء التكامل بين الأداء المالي للبنك وأداء إستدامته ممثلاً في الأداء البيئي والإجتماعي والإقتصادي، حيث لا يمكن للبنك خلق قيمة متكاملة دون إحداث دمج بين الأهداف المالية والأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتحديد الدقيق للتأثيرات المتبادلة بينهم.

رابعاً: الشفافية والمساءلة

- يتطلب تطبيق إدارة المخاطر الخضراء عرض كافة المعلومات المتعلقة بالأداء سواء كانت هذه المعلومات إيجابية أو سلبية، وإرساء قواعد المساءلة فيما يتعلق بالأداء وأى تقصير أو تجاوزات يمكن أن تحدث ضرر للبيئة أو المجتمع.
وفي هذا الصدد، تقترح الباحثة أن يرتكز إطار عمل إدارة المخاطر الخضراء على خمسة محاور أساسية يمكن إيضاحها من خلال الشكل رقم (٥/٢) التالي:



شكل رقم (٥/٢) إطار عمل إدارة المخاطر الخضراء
المصدر: (إعداد الباحثة)

هـذاـ،ـ وـكـمـاـ يـتـضـحـ مـنـ الشـكـلـ رقمـ (٥/٢)ـ السـابـقـ أـنـ إـطـارـ عـلـىـ إـدـارـةـ المـخـاطـرـ
الـخـضـرـاءـ المـقـترـنـ يـرـتكـزـ عـلـىـ خـمـسـةـ مـحـاـوـرـ يـمـكـنـ إـيـضاـحـهـ عـلـىـ النـحـوـ التـالـيـ:
الـمـحـورـ الأولـ:ـ الـبـيـئـةـ وـتـغـيـرـ الـمنـاخـ

- يستهدف هذا المحور وضع أساس لتحديد وإدارة مخاطر البيئة وتغيير المناخ الناتجة عن العمليات التي يقوم بها البنك وتأثير بشكل سلبي على البيئة، مثل استخدام الطاقة وإستهلاك الورق والوقود والتخلص من النفايات، وعلى الرغم من الإنخفاض النسبي للتأثير المباشر لهذه العمليات على البيئة مقارنة بالقطاعات الأخرى إلا أنه لا يمكن تجاهل تأثيرها على البيئة ككل.

الـمـحـورـ الثـانـيـ:ـ الـمـجـتمـعـ

- يستهدف هذا المحور وضع أساس لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالمجتمع سواء الداخلى أو الخارجى للبنك والـتـىـ تـتـشـأـ بـسـبـبـ عدمـ الإـهـتمـامـ بالـنـواـحـىـ الإـجـتمـاعـيـةـ كالـعـمـلـ عـلـىـ تـعـزيـزـ ثـقـافـةـ حـمـاـيـةـ وـاحـتـرـامـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ بـصـفـةـ عـامـةـ وـحـقـوقـ الـعـاـمـلـيـنـ بـالـمـشـارـيعـ الـمـزـمـعـ تـموـيلـهـاـ،ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ كـفـالـةـ العـدـلـ وـالـإـنـصـافـ،ـ وـتـوفـيرـ الـفـرـصـ الـمـتـسـاوـيـةـ بـيـنـ الـأـفـرـادـ وـالـإـسـهـامـ فـىـ نـمـوـهـمـ وـتـطـوـرـهـمـ،ـ وـكـذـاكـ ضـمـانـ الـحـفـاظـ عـلـىـ بـيـئـةـ عـلـىـ صـحـيـةـ وـآـمـنـهـ.

الـمـحـورـ الثـالـثـ:ـ الـحـوـكـمةـ

- يستهدف هذا المحور وضع أساس لتحديد وإدارة القضايا المتعلقة بـحكـومةـ الـشـرـكـاتـ لـضـمـانـ وـجـودـ نـظـامـ رـقـابـيـ مـحـكـمـ يـعـملـ عـلـىـ تـحـدـيدـ الـحـقـوقـ وـالـمـسـؤـلـيـاتـ بـيـنـ مـخـتـلـفـ الـأـطـرـافـ الـمـشـارـكـيـنـ فـىـ النـظـامـ الـمـصـرـفـيـ لـلـبـنـكـ عـلـىـ نـحـوـ يـؤـكـدـ أـنـ مـوارـدـ الـبـنـكـ وـأـنـشـطـتـهـ الـمـخـتـلـفـةـ تـدارـ بـطـرـيـقـةـ مـسـؤـلـةـ بـيـئـةـ وـإـجـتمـاعـيـاـ.

الـمـحـورـ الرـابـعـ:ـ التـموـيلـ الـمـسـتـدامـ

- يـشـيرـ مـفـهـومـ التـموـيلـ الـمـسـتـدامـ إـلـىـ قـيـامـ الـبـنـوكـ بـدـمـجـ الـإـعـتـبارـاتـ الـبـيـئـيـةـ وـالـإـجـتمـاعـيـةـ وـالـحـوـكـمةـ فـىـ الـعـمـلـيـاتـ وـالـقـرـاراتـ الـإـتـمـانـيـةـ أـوـ الـإـسـتـثـمـارـيـةـ وـالـعـملـ عـلـىـ زـيـادـةـ تـشـجـعـ التـموـيلـ أـوـ الـإـسـتـثـمـارـ فـىـ الـمـشـروـعـاتـ الـتـىـ تـرـاعـىـ تـحـقـيقـ أـهـدـافـ الـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ وـالـحدـ منـ ظـاهـرـةـ تـغـيـرـ الـمـنـاخـ،ـ وـبـالـتـالـىـ يـسـتـهـدـفـ هـذـاـ

ادارة المخاطر الخضراء، في ظل مفهوم المحكمة المتكمالة للشركات محمد مهاسبي مقتبس لتفعيل دور البنوك ...

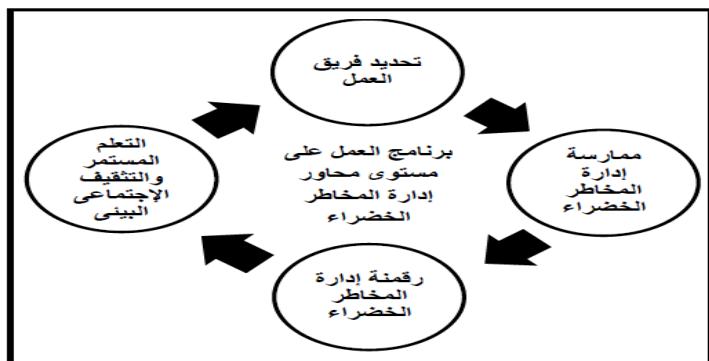
د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني

المحور وضع أساس لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة للمشروعات المزعزع تمويلها أو الإستثمار فيها.

المحور الخامس: تكنولوجيا المعلومات الصديقة للبيئة

يستهدف هذا المحور وضع أساس لتحديد وإدارة مخاطر أجهزة تكنولوجيا المعلومات ذات التأثير على البيئة، وذلك لضمان استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة والحرص على ترشيد الإستخدام ويقاف تشغيل الأجهزة اذا لم تكن قيد الإستخدام، والتنظيم الدوري لأجهزة تكنولوجيا المعلومات لتوفير مزيد من الطاقة وإطالة عمر الأجهزة، وإعادة تدوير الأجهزة القديمة بطريقة صديقة للبيئة، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات كعنصر مساعد للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسيبة للإحتباس الحراري، وذلك من خلال الإعتماد على منظومة العمل الإلكترونية لتوفير الوقت وتكليف الانتقالات، إلى جانب إستخدام البرامج التي تقوم تلقائياً بفحص البصمة الكربونية لأجهزة تكنولوجيا المعلومات.

هذا، وفي سبيل تحقيق الهدف المنشود لكل محور من المحاور الخمسة السابقة فإن الأمر يستلزم - من وجهة نظر الباحثة - وضع تصور لبرنامج عمل يمكن تطبيقه على مستوى كل محور للوصول إلى الهدف المراد تحقيقه، والذي يمكن إيضاحه من خلال الشكل رقم (٦/٢) التالي:



شكل رقم (٦/٢) برنامج العمل على مستوى محاور إدارة المخاطر الخضراء
المصدر: (إعداد الباحثة)

هذا، ويمكن إيضاح المقصود بكل عنصر من العناصر التي يظهرها الشكل رقم (٦/٢) السابق على النحو التالى:
أولاً: تحديد فريق العمل.

يقصد بذلك إنشاء وظيفة لإدارة المخاطر الخضراء وتحديد فرق العمل على مستوى كل محور من محاور إطار عمل إدارة المخاطر الخضراء، وتمثل أهم مهام هذا الفريق في الآتى:

- تعریف المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة المرتبطة بالأنشطة المصرية بصفة عامة، مع وصف رؤية البنك بشأن هذه المخاطر ومسئوليته تجاه البيئة والمجتمع.
- مواءمة أهداف إدارة المخاطر ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحكومة مع الأهداف الإستراتيجية للبنك على كافة المستويات الإدارية.
- جمع وتحليل المعلومات عن الآثار البيئية والإجتماعية لأنشطة البنك والمشروعات المزمع تمويلها لإتخاذ القرارات ووضع الخطط الإستراتيجية المناسبة لتحقيق رؤية البنك بشأن إستدامة أعماله.
- محاولة التركيز على الربط بين نقاط القوة الداخلية والفرص الخارجية لتحقيق مزايا تنافسية.
- تحديد الفرص والتهديدات ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحكومة التي تواجه البنك.
- تحديد مجالات الخطر الرئيسية من حيث نوع المخاطر ومصدرها.
- تقييم الوضع الحالى لإدارة المخاطر داخل البنك من حيث البنية التحتية والموارد البشرية والمالية، وتحديد مدى القدرة على التحكم فى هذه المخاطر.
- إنشاء ملف للمخاطر الخضراء على مستوى كل محور
- تطوير آليات للرصد المستمر وتقييم الأداء وإعداد التقارير فيما يتعلق بالنواحي البيئية والإجتماعية.
- العمل على توسيع دائرة المعرفة وتنمية الوعى بالقضايا البيئية والمجتمعية وقضايا الحكومة لكافة العاملين بالبنك.

ادارة المخاطر الخضراء، في ظل مفهوم المحكمة المتكاملة للشركات محمد مهاسبي مقتبس لتفعيل دور البنوك ...

د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني

ثانياً: ممارسة إدارة المخاطر الخضراء على مستوى كل محور

إدارة المخاطر الخضراء باعتبارها عملية مستمرة لفهم المخاطر ذات الصلة بالبيئة والمناخ والمجتمع والحكومة وإدارتها والإبلاغ عنها، فإنها تتضمن تسع خطوات والتي يمكن تقسيمها إلى أربعة مستويات، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٤/٢) التالي:

جدول رقم (٤/٢)

مراحل وخطوات الإدارة المتكاملة للمخاطر ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحكومة

المرحلة	الخطوات التي يتضمنها كل مستوى
المستوى الأول: تحديد القضايا وسياق العمل	(١) تحليل البيئة الداخلية والخارجية للبنك لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
المستوى الثاني: تقييم المخاطر	(٢) تقييم مجالات الخطر الرئيسية. (٣) تحديد احتمالية تأثير المخاطر على تحقيق الأهداف. (٤) تصنيف المخاطر.
المستوى الثالث: الإستجابة للمخاطر	(٥) تحديد الأهداف والنتائج المتوقعة للمخاطر التي تم تصنيفها. (٦) وضع الإستراتيجية المناسبة لقليل التهديدات وزيادة الفرص. (٧) اختبار الإستراتيجية الملائمة. (٨) تنفيذ الإستراتيجية الملائمة.
المستوى الرابع: المتابعة	(٩) تقييم الأداء وإعداد التقارير مع التركيز على إنعكاسات الأداء البيئي والإجتماعي للبنك على الأداء المالي.

ثالثاً: رقمنة إدارة المخاطر الخضراء

يقصد برقمنة إدارة المخاطر الخضراء دمج تكنولوجيا المعلومات في عملية إدارة المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغيير المناخ والمجتمع والحكومة وذلك بهدف إنشاء نظام معلومات متكامل يعمل على الربط بين معاور إدارة المخاطر الخضراء من جهة ، وربطها بمختلف الإدارات الأخرى بالبنك من جهة أخرى، لتحقيق الدمج والتكميل من خلال الحصول على البيانات المطلوبة وتوفير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب لدعم عملية صناعة وإتخاذ القرارات.

وفي هذا الصدد، يعد نظام تخطيط موارد المنشأة المستدام Sustainable Enterprise resource planning System (S-ERP) من أهم الإبتكارات التكنولوجية التي ظهرت في هذا المجال، وهو عبارة عن مجموعة من البرامج الحديثة التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والتي تهدف إلى وجود نظام متکامل للمعلومات يعمل على تحقيق الربط والتکامل بين مختلف الوظائف داخل المنشأة ومن ثم تسهيل توفير ومشاركة المعلومات المتعلقة بالأداء على نحو يؤدى إلى تدعيم أنشطة الإستدامة (Chofresh et al 2018).

أيضا تعد تكنولوجيا سلسلة الكتل Blockchain من أبرز التقنيات الحديثة التي تمثل وافداً جديداً يحمل معه العديد من المفاجآت لكثير من القطاعات ومنها قطاع البنوك، والتي يمكن أن تستفيد منها إدارة المخاطر الخضراء – من وجهة نظر الباحثة – في تسجيل وحفظ البيانات والمعلومات ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة، خاصة وأنها تكنولوجيا مفتوحة المصدر أي أنها ليست حكراً على تطبيق معينه ويمكن استخدامها في العديد من التطبيقات.

حيث تعرف سلسلة الكتل بأنها سجل دفترى إلكترونى لامرکزى لجميع المعاملات والمعلومات ذات الصلة بكيان معين، ويعتمد هذا السجل على آلية التشفير فى بناء كتل من البيانات بشكل تراتبى تاريخى غير قابل للتعديل أو الللاعب (Lewis et al 2017; Li et al 2021)، وبالتالي زيادة الشفافية وسرعة توفير ومشاركة المعلومات بين مختلف الأطراف المشتركين في السلسلة.

رابعاً: التعلم المستمر والتنقیف الإجتماعی البيئی

يلعب التعلم المستمر لكافية الموظفين بالبنك دوراً هاماً وحيوی في تعزيز الإدارة المتکاملة للمخاطر الخضراء، وذلك من خلال توفير التدريب اللازم والمستمر في مجال إدارة المخاطر والتعلم من الدروس المستفادة من عملية تنفيذ الخطط والإستراتيجيات ومشاركة الخبرات بين مختلف الأفراد كل حسب مجاليه، الأمر الذي يترتب عليه بناء الثقة والقدرة على الإبتكار والتجديد في مواجهة المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة على نحو يساعد البنك في تحقيق أهدافه

وخلق مزايا تنافسية ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ضرورة التنفيذ الإجتماعى البيئى والذى يشير إلى العمل على زيادة وعى المستثمرين والعملاء وكافة أفراد المجتمع بالمخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ وأثارها الاقتصادية والمالية والعمل على تطوير ثقافتهم البيئية لتعزيز نهج الحفاظ على البيئة وحماية حقوق الأجيال الحالية والأجيال القادمة، وذلك من خلال الكتب وحملات التوعية الإلكترونية، وعقد الندوات التنفيذية بالجامعات، وأيضاً تقترح الباحثة الاستعانة بشباب الخريجين وتدريبهم للمشاركة في حملات توعية بيئية على مستوى القرى والمحافظات.

٢/٣/١٣/٢ المرحلة الثالثة: الإفصاح

إنكمالاً لجهود التنفيذ الإجتماعى البيئى والتأكيد على ضرورة فهم العلاقة بين إدارة المخاطر الخضراء وتحقيق اهداف التنمية المستدامة وصولاً للإستقرار الاقتصادي المنشود، فإنه تظهر أهمية الإفصاح المالي المتعلقة بإدارة المخاطر الخضراء الأمر الذي يمكن معه نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر ومواجهة التغيرات المناخية من جهة، ومن جهة أخرى مساعدة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح في تقييم هذه المخاطر وإتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم.

الأمر الذي أكدت على أهميته العديد من الهيئات وال المجالس الدولية المعنية بمراقبة وتقديم التوصيات بشأن النظام المالي العالمي، والتي يأتي في مقدمتها مجلس الإستقرار المالي (FSB) The Financial Stability Board وذلك بتأسيسه في عام ٢٠١٥ لفريق العمل المعنى بالإفصاح المالي المتعلقة بالمناخ- Task Force on Climate-related Financial Disclosures (TCFD) بهدف وضع إطار للإفصاح المتعلقة بتغير المناخ والعمل على جعل هذا الإطار مقبول ومعمول به على النطاق الدولي، وقد أسفت جهود هذا الفريق عن إصدار دليل إرشادي للإفصاح المالي المتعلقة بالمناخ في ٢٠٢١ م متضمناً أربعة عناصر رئيسية للإفصاح المالي المتعلقة بالمناخ يمكن إيضاحها من خلال الجدول رقم (٥/٢) التالي (TCFD 2021):

جدول رقم (٥/٢) عناصر الإفصاح المالي المتعلقة بتغير المناخ

العنصر	التفسير	مؤشرات قياس الأداء
الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> • الإفصاح عن الإجراءات التي تتخذها المنظمة لحوكمة المخاطر ذات الصلة بالمناخ. • دور مجلس الإدارة في تقييم وإدارة المخاطر ذات الصلة بالمناخ. 	<ul style="list-style-type: none"> دور مجلس الإدارة في الإشراف على المخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ. دور مجلس الإدارة في تقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.
الاستراتيجية	<ul style="list-style-type: none"> • الإفصاح عن الآثار الفعلية والمحتملة للمخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ على إستراتيجية المنظمة. • تأثير المخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ التي حددتها المنظمة على أهدافها الإستراتيجية. • مرونة الإستراتيجية وقدرتها على التكيف مع المخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ. 	<ul style="list-style-type: none"> المخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ التي حددتها المنظمة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل.
ادارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> • الإفصاح عن الإجراءات التي تتخذها المنظمة لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالمناخ. • نهج المنظمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالمناخ. • كيفية دمج عمليات إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن الإستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر. 	<ul style="list-style-type: none"> عمليات المنظمة لتحديد وتقييم المخاطر ذات الصلة بالمناخ.
المقاييس والأهداف	<ul style="list-style-type: none"> • الإفصاح عن المقاييس والأهداف المستخدمة لتقدير إدارة المخاطر ذات الصلة بتغير المناخ. 	<ul style="list-style-type: none"> • المقاييس المستخدمة وأهدافها وفقاً لاستراتيجية المنظمة والتي تتضمن: - حجم الانبعاثات المباشرة لغازات الاحتباس الحراري. - حجم الانبعاثات غير المباشرة لغازات الاحتباس الحراري. - إجمالي حجم المخلفات من حيث نوعها وطرق التخلص منها.

المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى دراسة (TCFD 2021)

وفي هذا الصدد، تقترح الباحثة توسيع نطاق الإفصاحات الواردة بالجدول رقم (٥/٢) السابق لتشمل الإفصاحات ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحكومة، ويمكن الاستعانة في ذلك بالإرشادات التوجيهية الصادرة عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI) ويمكن إيصال هذه العناصر من خلال الجدول رقم (٦/٢) التالي (GRI 2006, 2013):

ادارة المخاطر الخضراء، في ظل مفهوم المحكمة المتّكاملة للشركاء كمدخل محاسبي متدرج لتفعيل دور البنوك ...

د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني

عنصر الإفصاح المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحكومة

جدول رقم (٦/٢)

العنصر	التفسير	مؤشرات قياس الأداء
الحكومة	<p>الإفصاح عن الإجراءات التي تتخذها المنظمة لحوكمة المخاطر والفرص ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحكومة.</p> <p>بإدارة المخاطر ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحكومة.</p>	<ul style="list-style-type: none">دور مجلس الإدارة في الإشراف على المخاطر والفرص ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحكومة.دور مجلس الإدارة في تقييم وإدارة المخاطر والفرص ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحكومة.
البيئة	<p>الإفصاح عن الإجراءات والمقاييس التي تتخذها المنظمة لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالبيئة.</p>	<ul style="list-style-type: none">عمليات المنظمة لتحديد وتقييم المخاطر ذات الصلة بالبيئة.نهج المنظمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالبيئة.كيفية دمج عمليات إدارة المخاطر المتعلقة بالبيئة ضمن الإستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر.المقاييس المستخدمة وأهدافها وفقاً لاستراتيجية المنظمة:(١) الموادالمواد المستخدمه من حيث الوزن او الحجم.نسبة المواد المستخدمه كدخلات يتم إعادة تدويرها.(٢) الطاقةالإستهلاك المباشر للطاقة من المصادر الرئيسية.الإستهلاك غير المباشر للطاقة من المصادر الرئيسية.الطاقة التي تم توفيرها كنتيجة لتطوير وسائل لتشجيع الاستهلاك.مبادرات تقديم منتجات تعتمد على الطاقة المتجدد.مبادرات توفير الإستهلاك غير المباشر للطاقة والتائج المحقق.(٣) المياهكمية المياه المستخدمه حسب مصدرها.مصادر المياه التي تتأثر بشكل كبير بعمليات السحب منها.نسبة واجمالي حجم المياه التي يتم إعادة تدويرها.
المجتمع	<p>الإفصاح عن الإجراءات والمقاييس التي تتخذها المنظمة لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالمجتمع.</p>	<ul style="list-style-type: none">عمليات المنظمة لتحديد وتقييم المخاطر ذات الصلة بالمجتمع.نهج المنظمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالمجتمع.كيفية دمج عمليات إدارة المخاطر المتعلقة بالمجتمع ضمن الإستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر.المقاييس المستخدمة وأهدافها وفقاً لاستراتيجية المنظمة:(١) العاملونإجمالي القوى العاملة من حيث نوع الوظيفه وعقود العمل والمنطقة، ومعدلات ترك العمل.

ادارة المخاطر الخضراء، ففي ظل مفهوم المحكمة المتكاملة للشركات محمد مهاسبي مقترن بتفعيل دور البنوك ...

د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني

<ul style="list-style-type: none">- معدلات الإصابات والأمراض والغياب بدون إذن مسبق.- عدد حوادث العمل في كل منطقة.- برامج التعليم والتدريب لمساعدة العاملين وأسرهم في الوقاية من الأمراض الخطيرة.- الموضوعات المتعلقة بالصحة والسلامة والتي تم تناولها في إتفاقيات رسمية مع الإتحادات العمالية.- برامج إدارة المهارات والتعليم المستمر لدعم قدرة العاملين على العمل. <p style="text-align: center;">(٢) العملاء</p> <ul style="list-style-type: none">- الممارسات المتعلقة بتلبية احتياجات العملاء، ونتائج الإحصائيات التي تقيس مدى رضاء العملاء.- مراحل دورة تقييم أثر المنتجات على صحة وسلامة العملاء ومدى تطويرها.- نوع المعلومات الخاصة بالمنتجات أو الخدمات المقدمة.- إجمالي عدد الشكاوى الخاصة بخرق خصوصية العميل وقدان بياناته. <p style="text-align: center;">(٣) أفراد المجتمع</p> <ul style="list-style-type: none">- الأسس المتتبعة لتقييم تأثير أعمال المنشآة على المجتمع المحيط بها.- مشاركات المنشآة في وضع السياسة العامة للدولة.- إجمالي قيمة المساهمات المالية والعينية المقدمة للأحزاب السياسية والسياسيين والمنظمات ذات الصلة.		
---	--	--

المصدر: إعداد الباحثة، استنادا إلى دراسة (GRI 2006,2013)

وفي هذا الصدد، تقترح الباحثة أن يتم دمج العناصر السابق الإشارة إليها في الجدول رقم (٥/٢) والجدول رقم (٦/٢) كمحاولة لإعداد تقرير موحد لكل من الإفصاحات ذات الصلة بتغير المناخ والإفصاحات ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحكومة، وأن يطلق على هذا التقرير الموحد تقرير الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء على أن يتم إضافة عنصرين آخرين للعناصر السابقة وهما عنصر التمويل المستدام ورقمنة إدارة المخاطر الخضراء وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٧/٢) التالي:

ادارة المخاطر الخضراء، في ظل مفهوم المحكمة المتكاملة للشركات محمد مهاسبي مقتراح لتفعيل دور البنوك ...

د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني

جدول رقم (٦/٢) العناصر المقترنة لتقدير الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء

العنصر	التفسير
نبذة مختصرة عن التقرير	- تحديد الهدف من التقرير وفترة التي يغطيها إلى جلب وصف مختصر ل نطاق التقرير وما يرتبط به من مبادئ إنعدم عليها البنك في تحديد هذا النطاق.
المحكمة المتكاملة للشركات	- وصف مختصر عن الإجراءات التي يتخذها البنك لمحكمة المخاطر والفرص الخضراء - ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة - في ظل تطبيق مفهوم المحكمة المتكاملة للشركات.
الإستراتيجية	- الإفصاح عن الآثار الفعلية والمحتملة للمخاطر والفرص الخضراء - ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة - على إستراتيجية البنك من حيث تحديد هذه المخاطر ووصف تأثيرها وفترة الإستراتيجية على التكيف معها.
البيئة وتغير المناخ	- الإفصاح عن الإجراءات والمقياسين التي يتخذها البنك لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ، كما يتضح في الجدولين أرقام (٥/٢)، (٦/٢).
المجتمع	- الإفصاح عن الإجراءات والمقياسين التي يتأخذها البنك لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالمجتمع، كما يتضح من الجدول رقم (٦/٢)
التمويل المستدام	- الإفصاح عن الإجراءات والمقياسين التي يتأخذها البنك لدمج الإعتبارات البيئية والإجتماعية والحكومة في المشروعات المزعمع توسيعها أو الإستثمار فيها، ويمكن الإستعانة في ذلك بالمقاييس الواردة بالجدولين أرقام (٥/٢)، (٦/٢) ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع.
رقمنة إدارة المخاطر الخضراء	- الإفصاح عن الإجراءات والمقياسين التي يتأخذها البنك لدمج تكنولوجيا المعلومات في عملية إدارة المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة، من حيث نوع التكنولوجيا المستخدمة وحجم الإنفاق وحجم الوفرات في الطاقة وانعكاساتها البيئية والإجتماعية.
التوقعات المستقبلية	- تهدف هذه الجزئية من التقرير إلى تقديم ملخص تحليلي موجز لأهم التحديات ذات الصلة بإدارة المخاطر الخضراء التي من المحتمل أن يواجهها البنك، مع تحديد تأثيرها المستقبلي على أداء البنك واستراتيجية أعماله.

هذا، وقد استعرضت الباحثة من خلال هذا المبحث ماهية الاقتصاد الأخضر
باعتباره أحد أهم المحركات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة، وMahiyyat Al-Sirifah
الخضراء كأحد آليات تمويل الاقتصاد الأخضر وما يرتبط بها من مخاطر قد تعيق

مسيرة تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الباحثة إلى اقتراح لإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء ذات الصلة بالأنشطة المصرفية، وذلك بهدف تفعيل دور البنوك المصرية في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما سوف تختبره الباحثة في البحث التالي من هذا البحث.

٣. المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

مقدمة

تستهدف الباحثة من خلال هذا المبحث تقييم مدى مساهمة المدخل المقترن لإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء في تفعيل دور البنوك المصرية في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك يختص هذا المبحث بتحديد إجراءات الدراسة الميدانية والتي تتضمن النقاط التالية: تحديد مجتمع وعينة الدراسة مع توصيف مفرداتها، أسلوب جمع بيانات الدراسة، فروض الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة، وأخيراً عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

٣/١ مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

يستهدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة المديرين ورؤساء الإدارات والأقسام المختلفة بالبنوك وفروعها داخل جمهورية مصر العربية، وفئة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومن لهم اهتمام بمجال البحث، وتمثلت عينة الدراسة في ٢٥٠ مفردة بسميات وظيفية مختلفة (مدير عام - مدير مالى - رئيس إدارة أو قسم - عضو هيئة تدريس)، وقد تم تجميع البيانات بإستخدام قائمة إستقصاء، وبلغت نسبة الإستجابة ٧١% تقريباً بواقع ١٧٨ مفردة.

هذا، وفي ضوء الردود الصحيحة التي تم الحصول عليها أمكن للباحثة توصيف مفردات عينة الدراسة على أساس المسميات الوظيفية، وعدد سنوات مزاولة المهنة، والمؤهل العلمي من خلال الجداول الثلاثة التالية (١/٣)، (٢/٣)، (٣/٣) على التوالي:

ادارة المخاطر الخضراء، ففي ظل مفهوم المحكمة المتکاملة للشركائه كمدخل محاسبي مقترح لتفعيل دور البنوك ...

د/ ناريمان إسماعيل، أحمد البردوني ...

جدول رقم (٢/٣)

التوصيف على أساس المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
%٤٤,٩	٨٠	بكالوريوس
%١٢,٤	٢٢	ماجستير
%٤٢,٧	٧٦	دكتوراه
%١٠٠	١٧٨	الإجمالي

جدول رقم (١/٣)

التوصيف على أساس المسمى الوظيفي

النسبة	العدد	المسمى الوظيفي
%١٨,٥	٣٣	مدير عام
%١٩,٧	٣٥	مدير مالي
%٢٥,٣	٤٥	رؤساء الإدارات والأقسام
%٣٦,٥	٦٥	عضو هيئة تدريس
%١٠٠	١٧٨	الإجمالي

جدول رقم (٣/٣)

التوصيف على أساس عدد سنوات مزاولة المهنة

النسبة	العدد	عدد سنوات مزاولة المهنة
%١٤	٢٥	من ٥ إلى ١٠ سنوات
%٨٦	١٥٣	أكثر من ١٠ سنوات
%١٠٠	١٧٨	الإجمالي

٢/٣ أسلوب جمع بيانات الدراسة الميدانية

اعتمدت الباحثة في تجميع بيانات الدراسة الميدانية على أسلوب قوائم الإستقصاء، حيث قامت الباحثة بتصميم قائمة الإستقصاء، وإختبار مدى موضوعية القائمة وسهولة الإجابة عليها، وذلك قبل القيام بتوزيعها على المشاركون من خلال مجموعة إستطلاعية مكونة من إثنين من المديرين بالبنوك المصرية وإثنين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومن لهم اهتمام بمجال البحث.

ولتحقيق الهدف من هذه القائمة والمتمثل في اختبار مدى مساهمة المدخل المقترن للإدارة المتکاملة للمخاطر الخضراء في تفعيل دور البنوك المصرية في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة، قامت الباحثة بصياغة أربعة أسئلة رئيسية، حيث إختص السؤال الأول بالمرحلة الأولى من مراحل المدخل

المقترح وهى مرحلة تطبيق الحكومة المتكاملة للشركات متضمناً أسئلة فرعية تتعلق بمسئولييات أعضاء مجلس الادارة فى ظل تطبيق مفهوم الحكومة المتكاملة للشركات، وإنخض السؤال الثاني بالمرحلة الثانية من مراحل المدخل المقترن وهى مرحلة إدارة المخاطر الخضراء، وقد تتضمن أسئلة فرعية تتعلق بمبادئ إدارة المخاطر الخضراء ومحاورها وبرنامج العمل المقترن، وإخص السؤال الثالث بالمرحلة الثالثة من مراحل المدخل المقترن وهى مرحلة الإفصاح متضمناً أسئلة فرعية تتعلق بمحنتى تقرير الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء، وقد تم اعتبار السؤال الرابع بمثابة تقييم شامل للمدخل المقترن من حيث مسانته فى تفعيل دور البنوك المصرية فى مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.

٣/٣ فروض الدراسة الميدانية

استهدفت الباحثة فى هذه الدراسة إختبار الفرض التالي:

"يسهم المدخل المقترن للإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء فى تفعيل دور البنوك المصرية فى مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة."

٤/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تشغيل بيانات الدراسة على الحاسوب الآلى باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك لتحليل البيانات وإختبار فرض الدراسة، اعتماداً على مجموعة من الأساليب والإختبارات الإحصائية والتى تتضمن؛ أولاً: أسلوب الإحصاء الوصفى والذى يتمثل فى كل من: التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابى، الانحراف المعيارى، معامل الاختلاف، والترتيب من الأدنى للأعلى لقياس درجة التجانس بين مفردات عينة الدراسة. ثانياً: أسلوب الإحصاء التحليلي والذى يتمثل فى كل من: معامل الثبات الفا كرونباخ^(١) Coronbach's Alpha، والتحليل العاملى الاستكشافى Exploratory Factor Analysis، واختبار "ت" لقياس معنوية الفروق لعينة واحدة One sample T-Test.

^(١) يمكن قبول معامل الثبات الفا كرونباخ اذا كانت قيمته $\leq 0,6$

ادارة المخاطر الخضراء، ففي ظل مفهوم المحكمة المتكاملة للشركات كمدخل محاسبي متدرج لتفعيل دور البنوك ...

د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني

٥/٣ عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

بعد أن قامت الباحثة بتوضيح منهجية الدراسة الميدانية، سوف تقوم فيما يلى بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، ويوضح الجدول رقم (٤/٣) التالي مقاييس الإحصاء الوصفى لمسئوليات مجلس ادارة البنك فى ظل تطبيق مفهوم الحكومة المتكاملة للشركات كمرحلة أولى من مراحل المدخل المقترن، لتحديد إتجاه آراء مفردات عينة الدراسة نحو قبول أو رفض مساهمة هذه المرحلة فى تفعيل دور البنوك المصرية في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة:

جدول رقم (٤/٣)

مقاييس الإحصاء الوصفى لمسئولييات مجلس ادارة البنك في ظل تطبيق مفهوم الحكومة المتكاملة للشركات

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات	m
٢	١٠,٤٠	٠,٤٩٦	٤,٧٧	مواءمة الإستراتيجية مع محركات خلق القيمة المستدامة على المدى الطويل.	١
٣	١٠,٤٨	٠,٤٩٩	٤,٧٦	تطوير إدارة المخاطر لمواجهة التغير السريع والملاحم في المخاطر ذات الصلة بالبيئة والمناخ والمجتمع والحكومة	٢
٣	١١,١٧	٠,٥٣٢	٤,٧٦	الجهازية والمرؤنة تجاه الأزمات والمخاطر من خلال توفير الإشراف الكافي على الإستجابة للمخاطر والصدمات النظمية والتعافي منها	٣
١	١٠,١٦	٠,٤٨٦	٤,٧٩	تعزيز البيئة التشغيلية من خلال تطوير إطار قوى للعمل، يعمل على الموازنة بين الالتزام تجاه المجتمع والبيئة من جهة وتطوير العمليات الأساسية للشركة او البنك من جهة أخرى.	٤
٤	١٣,١١	٠,٦١٦	٤,٧٠	إعداد التقارير بطريقة متكاملة على نحو يوضح علاقات الإرتباط بين الأداء المالي وأداء الاستدامة بأبعاده المترافق عليها: البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي.	٥
٣	١٠,٤٨	٠,٤٩٩	٤,٧٦	اعتماد تطبيق مجلس الإدارة وتكتينه بما يتماشى مع المتطلبات السلبية.	٦
المتوسط العام					
	١٠,٩٦	٠,٥٢١	٤,٧٦		

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٤/٣) السابق أن آراء مفردات العينة قد أظهرت إتجاهها عاما نحو الموافقة التامة على مساهمة المرحلة الأولى المتعلقة بتطبيق مفهوم الحكومة المتكاملة للشركات في تفعيل دور البنوك المصرية في

مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٤,٧٦)، وبمعامل اختلاف معياري مقداره (١٠,٩٦).

وقد بلغ معامل الثبات الفاکرونباخ لإجمالي عبارات السؤال الأول (٠,٩٥٢) وهو ما يدل على ثبات وصدق مدى الإتساق الداخلي بين إجابات كل عبارة مع العبارات الأخرى، ومن ثم يمكن الاعتماد على البيانات المجمعه عن طريق أداة الدراسة (قائمة الاستقصاء) واستخدامها في التحليل الاحصائي، ويوضح ويوضح الجدول رقم (٥/٣) التالي التحليل العاملى لمتغيرات مرحلة تطبيق مفهوم الحوكمة المتكاملة للشركات:

جدول رقم (٥/٣)

التحليل العاملى لمتغيرات مرحلة تطبيق مفهوم الحوكمة المتكاملة للشركات

متغيرات مصفوفة العامل	نسبة التباين المفسر	الجذر الكامن λ	Bartlett's test of Sphericity	KMO	العوامل	M
مواءمة الإستراتيجية ٠,٨٦٧	٨١,٧٩٣	٤,٩٠٨	١١٧٩,٠١٥	٠,٨٨٩	العامل الاول	١
تطوير ادارة المخاطر ٠,٨٥٩						
الجاهزية والمرورنه ٠,٨١١						
تعزيز البيئة التشغيلية ٠,٨٥١						
اعداد تقارير متكاملة ٠,٦٨٩						
تنظيم مجلس الإدارة ٠,٨٣٠						

ولقد أمكن للباحثة من خلال تحليل بيانات الجدول السابق التوصل إلى مجموعه من النتائج مفادها:

- أن قيمة اختبار Kaiser – Meyer – Olkin لقياس مدى كفاية عينة الدراسة لإجراء التحليل العاملى كانت فى حدود القيمة المناسبة (بحد ادنى ٥,٠)، حيث

بلغت (٨٩,٠) لعينة الدراسة، مما يدل على ملائمة عينة الدراسة لإجراء التحليل العاملى.

- أن إختبار Bartlett's Test of Sphericity قد أوضح معنوية مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات الممثلة للعامل محل الإختبار عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) حيث بلغت نتيجة الاختبار ***١١٧٩,٠١٥.
- بلغت نسبة التباين المفسر لمتغيرات العامل محل الإختبار (%)٨١,٧٩٣ مما يدل على أن نسبة التباين التراكمية المفسرة إلى التباين الكلى فى حدود النسبة المثلثة (٥٠٪ على الأقل).

ويوضح الجدول رقم (٦/٣) التالي مقاييس الإحصاء الوصفي للمبادئ المقترحة لإدارة المخاطر الخضراء ، والتى يمكن من خلالها تحديد إتجاه آراء مفردات عينة الدراسة نحو قبول أو رفض هذه المبادئ:

جدول رقم (٦/٣)

مقاييس الإحصاء الوصفي للمبادئ المقترحة لإدارة المخاطر الخضراء

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات	M
٢	١١,٥٧	٠,٥٤٧	٤,٧٣	المبدأ الأول: التركيز الاستراتيجي يقصد به التحديد الدقيق لأهداف البنك البيئية والإجتماعية ودورها فى عملية خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل.	١
١	١٠,٦٢	٠,٥٠٥	٤,٧٥	المبدأ الثاني: العلاقات مع أصحاب المصلحة لفهم اهتماماتهم وتوقعاتهم البيئية والإجتماعية ومن ثم العمل على مقابلتها والاستجابة لها.	٢
٢	١١,٥٧	٠,٥٤٧	٤,٧٣	المبدأ الثالث: التكامل يقصد به إحداث دمج بين الأهداف المالية والأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتحديد الدقيق للتغيرات المتباينة بينهم.	٣
١	١٠,٦٩	٠,٥٠٨	٤,٧٥	المبدأ الرابع: الشفافية والمساءلة يقصد به عرض كافة المعلومات المتعلقة بالأداء سواء كانت هذه المعلومات إيجابية أو سلبية، وإرساء قواعد للمساءلة فيما يتعلق بالأداء وأى تقصير أو تجاوزات يمكن أن تحدث ضرر للبيئة أو المجتمع.	٤
	١١,١٢	٠,٥٢٧	٤,٧٤	المتوسط عام	

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٦/٣) السابق أن آراء مفردات العينة قد أظهرت إتجاهها عاما نحو الموافقة التامة على المبادئ المقترحة لإدارة المخاطر الخضراء، وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٤,٧٤)، وبمعامل اختلاف معياري مقداره (١١,١٢).

ويوضح الجدول رقم (٧/٣) التالي مقاييس الإحصاء الوصفي للمحاور المقترحة لإدارة المخاطر الخضراء ، والتي يمكن من خلالها تحديد إتجاه آراء مفردات عينة الدراسة نحو قبول أو رفض هذه المحاور:

جدول رقم (٧/٣)

مقاييس الإحصاء الوصفي للمحاور المقترحة لإدارة المخاطر الخضراء

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات	m
٣	١٢,٠٨	٠,٥٧٣	٤,٧٤	المحور الأول (البيئة وتغير المناخ): يستهدف هذا المحور وضع أسس لتحديد وإدارة مخاطر البيئة وتغير المناخ الناتجة عن العمليات التي يقوم بها البنك وتأثير بشكل سلبي على البيئة.	١
٣	١١,٥١	٠,٥٤٥	٤,٧٤	المحور الثاني (المجتمع): يستهدف هذا المحور وضع أسس لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالمجتمع سواء الداخلي أو الخارجي للبنك والتي تنشأ بسبب عدم الاهتمام بالمواضيع الاجتماعية	٢
٤	١٢,٨٨	٠,٦٠٨	٤,٧٢	المحور الثالث (الحكومة): يستهدف هذا المحور وضع أسس لتحديد وإدارة القضايا المتعلقة بحكومة الشركات.	٣
٢	١١,٨٢	٠,٥٦٣	٤,٧٦	المحور الخامس (التمويل المستدام): يستهدف هذا المحور وضع أسس لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة للمشروعات المزمع تمويلها أو الاستثمار فيها.	٤
١	١١,٦٠	٠,٥٥٥	٤,٧٨	المحور الخامس (تكنولوجيا المعلومات): يستهدف هذا المحور وضع أسس لتحديد وإدارة مخاطر أجهزة تكنولوجيا المعلومات ذات التأثير على البيئة.	٥
المتوسط عام					

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٣/٧) السابق أن آراء مفردات العينة قد أظهرت إتجاهها عاما نحو الموافقة التامة على المحاور المقترحة لإدارة المخاطر الخضراء، وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٤,٧٥)، وبمعامل اختلاف معنوي مقداره (١١,٩٨).

ويوضح الجدول رقم (٣/٨) التالي مقاييس الإحصاء الوصفي لبرنامج العمل المقترن لإدارة المخاطر الخضراء ، والتي يمكن من خلالها تحديد إتجاه آراء مفردات عينة الدراسة نحو قبول أو رفض هذا البرنامج:

جدول رقم (٣/٨)

مقاييس الإحصاء الوصفي لبرنامج العمل المقترن لإدارة المخاطر الخضراء

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات	m
٢	١١,٤٥	٠,٥٤٩	٤,٧٩	إنشاء وظيفة لإدارة المخاطر الخضراء وتحديد فرق العمل على مستوى كل محور من محاور إطار عمل إدارة المخاطر الخضراء	١
١	١١,٣٠	٠,٥٤٣	٤,٨٠	ممارسة إدارة المخاطر الخضراء على مستوى كل محور من خلال: تحديد القضايا وسياق العمل - تقييم المخاطر - الاستجابة للمخاطر - المتابعة.	٢
١	١١,٣٨	٠,٥٤٦	٤,٨٠	رفمنة إدارة المخاطر الخضراء وذلك بدمج تكنولوجيا المعلومات في عملية إدارة المخاطر الخضراء وذلك بهدف إنشاء نظام معلومات متكامل يعمل على الرابط بين محاور إدارة المخاطر الخضراء من جهة ، وربطها بمختلف الإدارات الأخرى بالبنك من جهة أخرى.	٣
١	١١,٣٨	٠,٥٤٦	٤,٨٠	تقديم التدريب اللازم والمستمر في مجال إدارة المخاطر والعمل على زيادةوعي المستثمرين والعملاء وكافة أفراد المجتمع بالمخاطر الخضراء وإنعكاساتها المالية والإقتصادية.	٤
المتوسط عام					
١١,٣٧					

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٣/٨) السابق أن آراء مفردات العينة قد أظهرت إتجاهها عاما نحو الموافقة التامة على المحاور المقترنة لإدارة

المخاطر الخضراء، وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٤,٨٠)، وبمعامل مختلف معياري مقداره (١١,٣٧).

وقد بلغ معامل الثبات الفاکرونباخ لإجمالي عبارات السؤال الثاني المتعلقة بمرحلة ادارة المخاطر الخضراء (٠,٩٨٠) وهو ما يدل على ثبات وصدق مدى الإتساق الداخلي بين إجابات كل عبارة مع العبارات الأخرى، ومن ثم يمكن الاعتماد على البيانات المجمعه عن طريق أداة الدراسة (قائمة الاستقصاء) وإستخدامها في التحليل الاحصائي، ويوضح الجدول رقم (٩/٣) التالي التحليل العاملى لمتغيرات مرحلة إدارة المخاطر الخضراء:

جدول رقم (٩/٣)

التحليل العاملى لمتغيرات مرحلة إدارة المخاطر الخضراء

متغيرات مصقوفة العامل	نسبة التباين المفسر	الجزء الكامن λ	Bartlett's test of Sphericity	KMO	العامل	m
٠,٧٢٢ التركيز الاستراتيجي	٨١,١١	١٠,٥٤	٤٥٤٩,٧٦	٠,٨٥٩	العامل الأول	١
٠,٨١١ العلاقات مع أصحاب المصالح						
٠,٦٨٦ التكامل						
٠,٧٩٩ الشفافية والمساءلة						
٠,٨٧٢ البيئة وتغير المناخ						
٠,٧٨٢ المجتمع						
٠,٧٨٩ الحوكمة						
٠,٨٦٩ التمويل المستدام						
٠,٨٥٢ تكنولوجيا المعلومات						
٠,٨٥٢ انشاء وظيفة لادارة المخاطر						
٠,٨٠٩ ممارسة ادارة المخاطر						
٠,٨٣١ رقمنة ادارة المخاطر						
٠,٨٦٠ التدريب والتثقيف الاجتماعي البيئي						

ولقد أمكن للباحثة من خلال تحليل بيانات الجدول السابق التوصل إلى مجموعه من النتائج مفادها:

- أن قيمة اختبار Kaiser – Meyer – Olkin لقياس مدى كفاية عينة الدراسة لإجراء التحليل العاملى كانت فى حدود القيمة المناسبة (بحد ادنى 0,5)، حيث بلغت (0,859) لعينة الدراسة.
 - أن اختبار Bartlett's Test قد أوضح معنوية مصوفة الإرتباط بين المتغيرات الممثلة للعامل محل الإختبار عند مستوى معنوية أقل من (0,001) حيث بلغت نتيجة الاختبار ٤٥٤٩,٧٦ ***.
 - بلغت نسبة التباين المفسر لمتغيرات العامل محل الإختبار (11,11%) مما يدل على أن نسبة التباين التراكمية المفسره إلى التباين الكلى فى حدود النسبة المثلثة (٥٠% على الاقل).
- ويوضح الجدول رقم (١٠/٣) التالي مقاييس الإحصاء الوصفي للعناصر المقترحة لمحوى تقرير الإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء، والتى يمكن من خلالها تحديد إتجاه آراء مفردات عينة الدراسة نحو قبول أو رفض هذه العناصر:

جدول رقم (١٠/٣)

مقاييس الإحصاء الوصفي للعناصر المقترحة لمحوى تقرير الإدارة المتكاملة للمخاطر

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات	m
١	١٢,٠١	٠,٥٧٦	٤,٨٠	لمحة مختصرة عن التقرير	
٢	١١,٣٠	٠,٥٤٣	٤,٨٠	وصف مختصر عن الإجراءات التي يتبعها البنك لمحكمة المخاطر والفرص الخضراء في ظل تطبيق مفهوم المحكمة المتكاملة للشركات.	
٣	١١,٣٠	٠,٥٤٣	٤,٨٠	الإفصاح عن الآثار الفعلية والمحتملة للمخاطر والفرص الخضراء - ذات الصلة بالبيئة وتحفيز المناخ والمجتمع والحكومة - على استراتيجية البنك.	
٤	١٠,٤٦	٠,٥٠٤	٤,٨١	الإفصاح عن الإجراءات والمقاييس التي يتبعها البنك لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالبيئة وتحفيز المناخ.	

ادارة المخاطر الخضراء، في ظل مفهوم المحكمة المتكاملة للشركة محمد مهاسبي مقتراح لتفعيل دور البنك ...

د/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني ...

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات	M
٤	١٢,٧٥	٠,٦١٠	٤,٧٩	الإفصاح عن الإجراءات والمقاييس التي يتخذها البنك لتحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بالمجتمع.	٥
١	١٠,٣٧	٠,٥٠٠	٤,٨٢	الإفصاح عن الإجراءات والمقاييس التي يتخذها البنك لدمج الاعتبارات البيئية والإجتماعية والホوكمة في المشروعات المزمع تمويلها أو الاستثمار فيها.	٦
١	١٠,٣٧	٠,٥٠٠	٤,٨٢	الإفصاح عن الإجراءات والمقاييس التي يتخذها البنك لدمج تكنولوجيا المعلومات في عملية إدارة المخاطر الخضراء.	٧
٣	١١,٩٣	٠,٥٧٣	٤,٨٠	تقديم ملخص تحليلي موجز لأهم التحديات ذات الصلة بإدارة المخاطر الخضراء التي من المحتمل أن يواجهها البنك، مع تحديد تأثيرها المستقبلي على أداء البنك وإستراتيجية أعماله.	٨
المتوسط عام					

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (١٠/٣) السابق أن آراء مفردات العينة قد أظهرت إتجاهها عاما نحو الموافقة التامة على العناصر المقترحة لمحتوى تقرير الإدارية المتكاملة للمخاطر الخضراء، وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٤,٨١)، وبمعامل اختلاف معياري مقداره (١١,٣٠).

وقد بلغ معامل الثبات الفاکرونباخ لإجمالي عبارات السؤال الثالث المتعلق بمرحلة الإفصاح عن العناصر المقترحة لمحتوى تقرير الإدارية المتكاملة للمخاطر الخضراء (٠,٩٧٤) وهو ما يدل على ثبات وصدق مدى الإتساق الداخلي بين إجابات كل عبارة مع العبارات الأخرى، ويوضح الجدول رقم (١١/٣) التالي التحليل العاملی لمتغيرات مرحلة الإفصاح:

جدول رقم (١١/٣)
التحليل العاملی لمتغيرات مرحلة الإفصاح

متغيرات مصوفة العامل	نسبة التباین المفسر	الجذر الكامن λ	Bartlett's test of Sphericity	KMO	العوامل	م
لمحة مختصرة عن التقرير ٠,٩٤٢ الحكومة المتکاملة للشركات ٠,٩١٨ استراتیجیة البنك ٠,٥٧٠ البيئة وتغیر المناخ ٠,٩٣٨ المجتمع ٠,٧٥٩ التمويل المستدام ٠,٨٤٦ رقمنة إدارة المخاطر ٠,٩٣٠ التوقعات المستقبلية ٠,٩٢٨	٨٥,٤١٥	٦,٨٣٣	٢٨٨٨,٢٢	٠,٨٠٤	العامل الأول	١

ولقد أمكن للباحثة من خلال تحليل بيانات الجدول السابق التوصل إلى مجموعه من النتائج مفادها:

- أن قيمة اختبار Kaiser – Meyer – Olkin لقياس مدى كفاية عينة الدراسة لإجراء التحليل العاملی كانت في حدود القيمة المناسبة (بحد ادنى ٠,٥)، حيث بلغت (٠,٨٠٤) لعينة الدراسة.
- أن اختبار Bartlett's Test قد أوضح معنوية مصوفة الإرتباط بين المتغيرات الممثلة للعامل محل الدراسة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) حيث بلغت نتيجة الاختبار ٢٨٨٨,٢٢ ***.

- بلغت نسبة التباين المفسر لمتغيرات العامل محل الإختبار (٤١٥٪) مما يدل على أن نسبة التباين التراكمية المفسرة إلى التباين الكلى فى حدود النسبة المثلثة (٥٠٪ على الأقل).

علاوة على ما سبق يوضح الجدول رقم (١٢/٣) التالى اختبار T لعينة واحدة، لقياس معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لعينة ومجتمع الدراسة، وذلك لقياس مدى الموافقة على فرض البحث، علما بأن معلمة المجتمع (٤,٣):

جدول (١٢/٣)

اختبار "T" لقياس معنوية الفروق بين عينة الدراسة ومجتمع الدراسة بالنسبة لقياس مدى الموافقة على فرض البحث

القرار		قيمة T المحسوبة	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
الدلالة	مستوى المعنوية				
دالة ***	٠,٠٠١	٢٦,٨٥٥	٠,٠٥١	٤,٧٦	يسهم المدخل المقترن بالإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء في تفعيل دور البنوك المصرية في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

ويتبين من الجدول رقم (١٢/٣) السابق أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات مفردات عينة الدراسة ومعلمة مجتمع الدراسة نحو مدى مساهمة المدخل المقترن بالإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء في تفعيل دور البنوك المصرية في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة ، عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) ، مما يدل على رفض فرض عدم الإحصائى القائل بأن المتوسط الحسابي لمجتمع الدراسة قد بلغ (٤,٣) على مقياس ليكرت الخامس وقبول الفرض الإحصائى البديل القائل بأن المتوسط الحسابي لمجتمع الدراسة أكبر من (٣,٤) ، وهو الأمر الذى يؤيد مساهمة المدخل المقترن بالإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء في تفعيل دور البنوك المصرية في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.

الملخص والنتائج والتوصيات

أولاً: ملخص البحث ونتائجـه

تمثل الهدف الرئيس لهذا البحث فى اقتراح مدخل للادارة المتكاملة للمخاطر الخضراء لتفعيل دور البنوك المصرية فى مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث هي؛ المبحث الأول: الدراسات السابقة. المبحث الثاني: الإطار المفاهيمى للبحث. المبحث الثالث: الدراسة الميدانية. وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج توجز أهمها في الآتـى:

١. التحول نحو الاقتصاد الأخضر لم يعد خيار بل أصبح ضرورة تفرضها مستويات التلوث التي لحقت بالنظام البيئي بسبب النظم الاقتصادية التقليدية.
٢. تعتبر الصيرفة الخضراء آلية هامة لتمويل الاقتصاد الأخضر بإعتبار البنوك الشريك المالي في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
٣. الصيرفة الخضراء هي أكثر من مجرد كونها عمل خيري يقدمه البنك للمجتمع، فهي إتجاه جديد يعمل على دمج الاعتبارات البيئية والمجتمعية سواء في الأنشطة الداخلية للبنك للحد من مستويات التلوث أو برامج التمويل لتشجيع الاستثمار المستدام بيئياً وإجتماعياً.
٤. على الرغم من أن مخاطر ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ والمجتمع والحكومة ليست مخاطر حديثة، ولكن تسارع إنتشار هذه المخاطر في السنوات الأخيرة والارتفاع الواضح في مستوى تأثيرها على أنشطة منظمات الأعمال، قد أدى إلى وجود حاجة ملحة للتركيز بشكل أفضل على إدارة هذه المخاطر.
٥. يقع على عاتق أعضاء مجالس ادارات البنوك مجموعه من الواجبات التي تفرضها المستجدات البيئية والإجتماعية التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية وهو ما يظهر أهمية المحكمة المتكاملة للشركات.
٦. وجود إدارة للمخاطر الخضراء تستهدف وضع الأسس لتحديد وإدارة المخاطر الخضراء بالإعتماد على تكنولوجيا المعلومات من شأنه تحقيق مزايا إقتصادية مستدامة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل لجميع الأطراف.

٧. يلعب الإفصاح المالي المتعلق بإدارة المخاطر الخضراء دورا هاما ومحورى فى التنفيذ الإجتماعى البيئى والتأكيد على ضرورة فهم العلاقة بين إدارة المخاطر الخضراء وتحقيق اهداف التنمية المستدامة للوصول الى الاستقرار الاقتصادي المنشود
٨. البنوك بحاجة إلى مدخل لإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء لتفعيل دورها في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة ، حيث لا يمكن أن يتحقق لها النجاح الكامل ما لم تقم بمسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة وعلى نحو تنافسى يمكنها من جذب مزيد من رؤوس الأموال وخلق قيمة مستدامة.
٩. يسهم المدخل المقترن لإدارة المتكاملة للمخاطر الخضراء في تفعيل دور البنوك المصرية في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: التوصيات

فى ضوء النتائج التى توصلت إليها الباحثة فإنها توصى بالأتى:

١. إلزام البنوك المصرية بتبني الممارسات المصرفية الخضراء.
٢. إلزام البنوك المصرية بتطبيق أطر لإدارة المخاطر الخضراء ، والإفصاح عن أدائها في هذا المجال.
٣. أن توفر الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع هيئة سوق المال برنامج تدريسي للبنوك والشركات يتعلق بإدارة المخاطر الخضراء.
٤. مساهمة القطاع المصرفي في خلق الوعي المجتمعي بشأن قضايا البيئة وتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

مراجع البحث أولاً: المراجع العربية

الإمام، صلاح الدين محمد؛ سلمان، رنا. ٢٠١٧. قياس توجهات المصارف نحو تطبيق أنشطة الصيرفة المستدامة: دراسة إستطلاعية تحليلية على عينة من المصارف العراقية الخاصة. **مجلة الإدارة والاقتصاد**. العدد ١١٤: ٧٨ – ٩٣.

باز هير، أيمن حسن سعيد. ٢٠٢١. تقييم دور إدارة المخاطر المالية في تحسين فعالية الأداء المالي بالمصارف السعودية: دراسة تطبيقية. **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**. العدد الأول، المجلد (٣٥): ١ – ٤٢.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ٢٠١١. نحو إقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. متاح على موقع: <https://www.uncclearn.org>

حمادي، مراد؛ فرج الله، أحلام. ٢٠١٨. إدارة مخاطر التموي بالمصارف الإسلامية. **مجلة دراسات جامعة عمر ثابجي**. العدد (٦٢): ١٢٩ – ١٤٥.

ربيع، قرين؛ ومصباح، حراق. ٢٠١٩. خيار الإقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية. **مجلة العلوم الإنسانية**. العدد (٥١): ٣٢٧ – ٣٤٩.

عبد المجيد، قدى؛ على، حدو. ٢٠١٦. نحو تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر في ظل العولمة. **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**. العدد الثالث، المجلد (٩): ١٢٦ – ١٤٧.

عثمان، محمد أحمد. ٢٠١٨. العلاقة بين التقرير عن تبني ممارسات البنوك الخضراء وإستدامة الأداء: دراسة إختبارية في مصر. **مجلة البحوث التجارية**. العدد الثالث، المجلد (٤٠): ١٦٢ – ٢٣٦.

ماحي، نور الهدى. ٢٠٢١. التحول نحو الإقتصاد الأخضر كنموذج جديد من أجل تحقيق التنمية المستدامة: دراسة قطاع الطاقة الخضراء في الجزائر. **مجلة المالية والأسواق**. العدد الثاني، المجلد (٨): ٤٨٨ – ٥٠٦.

مزيان، محمد توفيق؛ بديار، أمينة. ٢٠١٩. أثر الإقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة: دراسة قياسية على مجموعه من الدول المتقدمة والنامية. **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**. العدد الأول، المجلد (٦): ٣٢٥ – ٣٠٤.

نفادی، محمد صدیق. ٢٠١٧. الإقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الإستثمار
الأجنبي: دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية. *المجلة العلمية لقطاع كليات
التجارة*. العدد (١٧): ٦٤١ - ٦٧١.

هارون، سمر. ٢٠١٩. الإقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين. *مجلة البحوث
الاقتصادية والمالية*. العدد الثاني، المجلد (٦): ٢٥٠ - ٢٧٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adams, C. A. and G. Whelan. 2009. Conceptualizing future change in corporate sustainability reporting. *Accounting, Auditing and Accountability journal*. 22(1): 118-143.
- Al Rahahleh, N., M. I. Bhatti and F. N. Misman. 2019. Developments in risk management in Islamic finance: A review. *Journal of Risk and Financial Management*. 12(37): 1-22.
- Bihade, V. and S. Karande. 2020. Customer Satisfaction towards green banking (GB) Services. *Journal of Emerging Technologies and Innovative Research*. 7(2): 395-403.
- Chen, J., A. B. Siddik, G. W. Zheng, M. Masukujaman and S. Bekhzod. 2022. The effect of green banking practices on bank's environmental performance and green financing: An empirical study. *Energies* 2022. 15(4) 1292: 1 – 22.
- Chofreh, A. G., F. A. Goni and J. J. Klemes. 2018. Sustainable enterprise resource planning systems implementation: A framework development. *Journal of cleaner production*. 198(2018): 1345 – 1354.
- Dayananda, K. C. 2020. Green Banking in India: An overview. *IOSR Journal of Humanities and Social Science*. 25(3): 34-39.
- Deloitte. 2016. Integrated Risk Management: Delivering improved outcomes.

<https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/uk/Documents/consultancy/deloitte-uk-integrated-risk-management%20.pdf>

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2011. Green economy in the context of sustainable development and poverty eradication: principles, opportunities and challenges in the ARAP region. Available at: <https://www.unescwa.org/ar/node/14896>.

Garg, S. 2015. Green banking: An overview. *Global Journal of Advanced Research*. 2(8): 1291-1296.

Gellers, J. C. and T. J. Cheatham. 2019. Sustainable development goals and environmental justice: Realization through disaggregation. *Wisconsin International Law Journal*. 36(2): 276-297.

Global Reporting Initiative (GRI). 2006. Sustainability reporting guidelines (G3). Available at www.globalreporting.org.

Global Reporting Initiative (GRI). 2013. Sustainability reporting guidelines (G4). Available at www.globalreporting.org

Gupta, J. 2015. Role of green banking in environment sustainability – A study of selected commercial banks in Himachal Pradesh. *International Journal of Multidisciplinary Research and development*. 2(8): 349-353.

Hoque, M. 2015. Green banking initiative of some selected PCBs in Bangladesh: A special focus on Islamic Bank Bangladesh Limited. *International Journal of Ethics in Social Sciences*. 3(1): 65-76.

Hossein, M. M. 2018. Green Banking for environmental sustainability- present status and future agenda: Experience from Bangladesh. *Asian Economic and Financial Review*. 8(5): 571-585.

- Lalon, R. M. 2015. Green banking: Going green. *International Journal of Economics , Finance , and management Sciences*. 3(1): 34-42.
- Lewis, R., J. W. McPartland and R. Ranjan. 2017. Blockchain and financial market innovation. *Economic Perspectives*. 41(7): 1- 18.
- Li, W.; Y. Wang; J. Li and M. H. Au. 2021. Toward a Blockchain – based framework for challenge – based collaborative intrusion detection. *International Journal of Information Security*. 2021(20): 127 – 139
- Maria, C. 2018. The effects of developing the new green economy on management systems. *Hyperion International Journal of Econophysice & new Economy*. 11(2):157-164.
- Meena, D. 2013. Green Banking as initiative for sustainable development. *Global Journal of Management and Business Studies*. 3(10): 1181-1186.
- Mohamed, A. M. and G. Onyiego. 2018. Effect of risk management on financial performance of commercial banks in Kenya: A case study of commercial banks in Mombasa County. *The Journal of Business & Change Management*. 5(4): 1605 – 1630.
- Okewale, J. A., A. A. Adeyemi, A. K. Soyemi and E. G. Mieseigha. 2020. Human capital accounting and sustainable development goals (SDGS): Evidence from Nigeria. *Journal of Academic research in Economics*. 12(1): 59-68.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). 2001. The DAC Guidelines: Strategies for sustainable development. Available at: www.oecd.org.

- Rhanoui, S. and K. Belkhoutout. 2019. Risks Faced By Islamic Banks: A study on the compliance between theory and practice. International Journal of Financial Research. 10(2): 137-146.
- Task force on climate - related financial disclosure (TCFD). 2021. Implementing the Recommendations of the Task Force on Climate-related Financial Disclosures. Available at: <https://www.fsb-tcfd.org>.
- The Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission (COSO). 2018. Enterprise risk management: Applying enterprise risk management to environmental, social, governance – related risks. Available at: <https://www.coso.org/Documents/COSO-WBCSD-ESGERM-Guidance-Full.pdf>.
- Wang, R. 2020. The influence of environment regulation on the efficiency of china's regional green economy based on the GMM model. *Polish Journal of Environmental Studies*. 29(3):2395-2402.
- World Economic World. 2020. Integrated Corporate Governance: A Practical Guide to Stakeholder Capitalism for Boards of Directors. Available at: <https://www.weforum.org>.